القاعدة المراكشية

تأليف شيخ الإسلام الإمام الحافظ

تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

تحقيق وتعليق

فضيلة الشيخ الدكتور

دغش بن شبيب العجمي

دار القبس

للنشر والتوزيع

القَاعِدةُ الْمُرَّاكُشِيَّةُ

لشيخ الإسلام تقي الدِّين أبي العباس أحمد بن تيمية ـ قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه ـ أَلَّفها بالدِّيار المصرية في شهور سنة اثنتي عشر وسبعمائة عند حُصولِ التَّنازع بين طائِفةٍ مِن المغاربةِ المالكيين الذين سلَّموها وعظَّمُوها واستصحَبُوها إلى بلاد المغرب.

وكان من غريب اصطناع الله سبحانه لعبده هذا، أنه جعل مقامه ومحنته وانتصاره بالدِّيار المصرية سببًا عظيمًا لانتشار علْمِه ببلاد المغرب! لأن مصر لأجل الحج وجهُ تلك البلاد الفسيحة، كما أن الشام لأجل الحج ـ أيضًا ـ وجهُ البلاد المشرقية، والله تعالى أراد عُلو كلمة هذا الإمام المُحقق الناقد البارع، وانتشار صِيتِهُ وعِلْمِهُ في مشارق الأرض ومغاربها، فأقامَ سبحانه لذلك أسبابًا وفتح له أبوابًا، والمؤلفات التي انتقلت من ديار مصر إلى بلاد المغرب على أيدي طلبة العِلم والدِّين لا يَحْضُرني عددها لكثرتِها، وقد رأيتُ واحدًا من أعيانهم وقد استصحب أربعة عشر مُصنفًا ! وآخَر أكبر منه استصحبَ أكثر من ذلك وأَجَلُّ فنشره ببلادهم ، ثم عاد ليأخذ قطعةً أخرى ! وأما ما نُقِلَ متفرقًا ، فإنه كثيرٌ جدًّا، ولله تعالى في خَلقه أمر هو بالغه، لا إله إلا هو عليه وإليه مَتَاب[1].

---

(١) وفي مقدمة «ب»: ما نصه: «مسألة: سُئل عنها سيدنا وشيخنا ، شيخ الإسلام ، وناصر السُّنة ، فريد الوقت ، وبحر العلوم ، بقية المجتهدين ، وقُدوة المتأخرين ، تاج العارفين ، ولسانُ المتكلمين ، رحلة الطالبين ، إمام الزاهدين ، ومنار المجتهدين ، الإمام الحجة النوراني ، والعالم المُتقن الرباني ، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العالم العلَّامة شهاب الدين ، =

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمينَ، سُئل شيخ الإسلام فريدُ الزمان بحرُ العلوم تقي الدِّين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمة الله عليه عن رَجُلين تباحثا في مسألة الإثبات للصفات والجزم بإثبات العُلو على العرش، فقال أحدهما: لا يَجِبُ على أَحَدٍ معرفةُ هذا، ولا البحث عنه، بل يُكرهُ له، كما قال الإمام مالك للسائل: «**وما أراك إلا رجل سوء**»[(١)]. إنما يجب عليه أن يعرف ويعتقد أن الله تعالى واحد في مُلكه، وهو ربُّ كل شيء ومَليكهُ وخالقه[(٢)]، [بل من][(٣)] تَكلَّم في شيءٍ من هذا، فهو مُجسم حشوي، فهل هذا القائل لهذا الكلام مُصيب أَمْ مخطيء، وإذا كان مخطئًا، فما الدليل على أنه يجب على الناس أن يعتقدوا إثبات الصفات

= بهاء الإسلام، شرف الأنام، مُفتي الشام، أبي محاسن عبدالحليم ابن الشيخ الإمام العالم العلامة مجد الدين، ضياء الإسلام، شرف الأنام، رئيس الأصحاب، سيد العلماء والفضلاء، أبي البركات عبدالسلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني مَتَّعَنا الله بعلومه الفاخرة، وأثابه الله في الدنيا والآخرة، وأسبغ عليه نِعمه باطنةً وظاهرةً. وهي مسألة شريفة اشتملت على غُرر من المقاصد المُهِمة، مع صِغَر حجمها، سَأَلَ عنها الشيخ محمد ابن محمد المغربي المراكشي في شهور سنة اثنتي عشر وسبعمائة بالقاهرة المعزّية، وأولها: «... ما تقول السادة العلماء في رجلين تباحثا في مسألة الإثبات للصفات، والجزم بإثبات العلو...». ثم ذكر صورة السؤال والجواب كما في الأصل.

(١) سيأتي تخريجه في ص (٦١).

(٢) في «ب»: «وخالقه ومليكه».

(٣) في «ب»: «ومن».

والعلو على العرش ـ الذي هو أعلى المخلوقات ـ [ويعرفونه ، وما معنى التجسيم والحشو] [(١)]؟

أفتونا في ذلك وابسطوا القول بسطًا شافيًا ، يُزيل الشُّبهات مُثابين مأجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب المُشار إليه قائلاً[(٢)]:

الحمد لله ربِّ العالمين ، يجب على الخَلْق[(٣)] الإقرار بما جاء به النبي ﷺ ، فما جاء به القرآن العزيز ، أو السُّنَّة المعلومة وَجَبَ على الخلق[(٤)] الإقرار به جملةً وتفصيلًا عند العلم بالتفصيل ، فلا [(٥)] يكون الرجل مؤمنًا حتَّى يُقر بما جاء به النبي ﷺ ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، فمن شَهِدَ أنه رسول الله ، شهد أنه صادق فيما يُخبِرُ به عن الله تعالى ، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة ، إذ الكاذب ليس برسول فيما يكذبه . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦] .

وبالجُملةِ [(٦)] فهذا معلومٌ بالاضطرارِ مِن دين الإسلام لا يُحتاج إلى تقريره ، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ ، وهو ما جاء به القرآن والسُّنَّة، كما قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ

---

(١) ما بين المعكوفتين من «ب».

(٢) في «ب»: «الجواب: قال رضي الله عنه».

(٣) في «ب»: «الخلائق».

(٤) في «ب»: «ولا».

(٦) في «ب»: «وفي الجملة».

ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [البقرة: ١٥١] (١).

وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩].

ومِمَّا جاءَ به الرَّسُولُ رِضَاهُ عن السَّابقينَ الأَوَّلينَ، وعمَّن اتبعهم بإحسان. كما قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومِمَّا جاءَ بهِ الرَّسولُ إِخبارُهُ تعالى بأنه قد أَكمَلَ الدِّين بقوله سبحانه: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) هذه الآية سقطت من «ب».

ومِمَّا جاءَ بهِ الرَّسولُ أمرُ الله له بالبلاغ المُبين ، [كما قال تعالى: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤]][(١)]، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٦٧].

ومعلوم أنه ﷺ قد بَلَّغ الرسالة كما أُمِرَ ، ولم يُكْتُم منها شيئًا ، فإن كتمانَ [ما أنزله الله تعالى] [(٢)] يناقِضُ مُوجِبَ الرسالة ، كما أن الكَذِب يناقض موجب الرسالة . ومن المعلوم من دِين المسلمين ، أنه معصومٌ من الكتمان لشيءٍ من الرسالة ، كما أنه معصومٌ من الكَذِبِ فيها ، والأمَّةُ تشهدُ له بأنه بَلَّغَ الرسالة كما أَمَر الله تعالى ، وبَيَّنَ ما أُنزِلَ إليه من رَبِّهِ ، وقد أخبر الله بأنه أكملَ الدِّينَ ، [وإنما كَمُلَ] [(٣)] بما بَلَّغَهُ ، إذ الدينُ لم يُعرفْ إلا بتبليغه ، فَعُلِمَ أَنَّهُ بَلَّغَ جميع الدِّين الذي شَرَعَهُ الله لعباده ، كما قال ﷺ : «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عنها بَعْدِي إلا هالكٌ**»[(٤)]، وقال : «**ما تركتُ مِنْ شيءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ**

---

(١) ما بين المعكوفتين من «ب».

(٢) في «ب»: «ما أنزل الله إليه».

(٣) من «ب».

(٤) رواه ابن ماجه: «المقدمة» (١/ ٣٢، رقم: ٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٤٧، رقم ٦١٩، ٦٤٢)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٣، رقم: ٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٥، رقم: ٣٣١) و«المدخل» (٨١)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١١٦٣، رقم: ٢٣٠٣)، وهو جزء من حديث العرباض بن سارية ﷺ المعروف.
وهو حديث صحيح؛ صححه جمع من العلماء منهم: الترمذي والحاكم وابن عبد البر والذهبي ينظر: «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (٢٥٩- ٢٦٠).

حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ يُبَعِّدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَد حَدَّثْتُكُمْ بِهِ»[١].

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسولُ الله ﷺ وما [مِنْ][٢] طائرٍ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ[٣] في السَّمَاءِ إلا أَفَادَنَا مِنْهُ عِلْمًا»[٤].

إذا تَبَيَّنَ هذا، فقد وَجَبَ على كُلِّ مسلمٍ تَصْدِيقهُ، فيما أَخْبَرَ به عن الله من أسماءِ الله وصفاتِهِ، مِمَّا جاءَ في القرآنِ وفي السُّنَّةِ الثابتَةِ عنه، كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسانٍ رضي الله عنهم ورضوا عنه، فإن هؤلاء هم الذين تَلَقَّوْا عنه القرآن والسُّنة، وكانوا

---

(١) رواه الشافعي في «الرسالة» (٨٧)، و«الطبراني في الكبير» (٢/ ١٥٥، رقم ١٦٤٧)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٧٠، رقم: ٢٧٢)، والبيهقي في «معرفة السنن» (١/ ١٠٢)، و«شعب الإيمان» (٢/ ٤٠٦ رقم ١١٤١) و«الأسماء والصفات» (١/ ٤٩٩ رقم ٤٢٧) وهو حديث حسن، انظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر على «الرسالة» (٩٣: ١٠٣) عن المطلب بن حنطب ﷺ.

(٢) زيادة «ب».

(٣) كذا في «ب». وفي الأصل: «جناحه» بالإفراد.

(٤) رواه أحمد في «المسند» (٥/ ١٥٣، ١٦٢) ووكيع في «الزهد» (٣/ ٨٤٣رقم ٥٢٢) وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٤)، والطيالسي (١/ ٣٨٥ رقم ٤٨١) وابن حبان (١/ ٢٦٧ رقم ٦٥)، والبزار في «مسنده» (٩/ ٣٤١ رقم ٣٨٩٧)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٤٨، رقم: ١٣٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٥، رقم: ١٦٤٧)، وابن جُميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١٤٢، رقم ٩٤)، وذكره ابن القيم في «الصواعق المُرسلة» (١/ ١٥٩)، و«المختصر» (١/ ٨).

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٦٤): «رجال الطبراني غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة».

وصححه الألباني في صحيح «موارد الظمآن» (١/ ١١٩ رقم ٦٢).

يَتَلَقَّوْنَ عَنْهُ[١] ما في ذلك من العلم والعمل ، كما قال أبو عبدالرحمن السُّلَمي: «**لقد حدَّثنا الذين كانوا يُقْرِؤُوننا القرآن كعثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما ، أنهم كانوا إذا تعلَّمُوا مِن النبي ﷺ عشر آياتٍ ، لَمْ يُجاوزوها حتَّى يَتَعَلَّمُوا ما فيها من العِلْمِ والعَمَلِ ، قالوا: فَتَعَلَّمْنَا القُرْآنَ والعِلْمَ والعَمَلَ جميعًا**»[٢].

وقد أَقَامَ عبدالله بن عمر ـ وهو من أصاغر الصحابة ـ في تَعَلُّمِ البقرةِ ثماني سنين، لِأَجْلِ الفَهْمِ والمَعْرَفَةِ [٣] !

وهذا معلوم من وجوه:

أحدها : أنَّ العادة المُطَّردةَ التي جَبَلَ الله عليها بني آدم تُوجِبُ اعتناءهم بالقرآن [المُنَزَّل عليهم] [٤] لفظًا ومعنىً ، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أَوْكَد ؛ فإنه قد عُلِمَ أنه مَن قَرَأَ كتابًا في الطبِّ ، أو الحساب ، أو النحو ، أو الفقه أو غير

---

(١) في الأصل: «ينقلون» وما أُثبت فمن «ب»و«ف» و«م».

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٧٢)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٩٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤١٠)، وابن وضاح في «البدع» (١٨١ رقم ٢٧٥)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤١٠)، وابن وضاح في «البدع» (١٨١ رقم ٢٧٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٨٠، رقم: ٨٢، ط شاكر)، والداني في «البيان في عد آي القرآن» (٣٣)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (١/ ٢٤٥) والمستغفري في «فضائل القرآن» (١/ ٣٢٢ رقم ٣٦٠، ٣٦١) والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٤١رقم ١٦٩) والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ١١٩-١٢٠)، وذكره ابن الجوزي في «تفسيره» (١/ ٤)، والذهبي في معرفة «القُرَّاء» (١/ ١٤٨: ١٤٩، ط تركيا)، (١/ ٥٤، ط الرسالة)، و«السير» (٤/ ٢٦٩)، قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٣) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٨٢، رقم: ٥٤٦) بلاغًا، ورواه الخطيب في «أسماء من روى عن مالك» كما في «جامع الأحكام» للقرطبي (١/ ٤٠).

(٤) من «ب».

ذلك ، فإنه لابُد أن يكون راغبًا في فهمه وتصوُّر معانيه ، فكيف بمن قرؤوا [١] كتاب الله المُنَزَّل إليهم[٢]؟ الذي به هَدَاهُم الله ، وبه عَرَّفَهم الحق والباطل ، والخير والشر ، والهدى والضلال ، والرشاد والغي ، فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصوُّر معانيه ، أعظم الرغبات ، بل إذا سَمِعَ المتعلم من العالم حديثًا ، فإنه يَرْغَبُ في فهمه ، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المُبَلِّغ عنه ؟! بل ومن المعلوم أن رغبةَ رسولِ الله ﷺ في تعريفهم معاني القرآن العظيم ، أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه ، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تُحَصِّلُ المقصود إذ اللفظ إنما يُراد للمعنى[٣].

الوجه الثاني: أنّ الله قد حَضَّهُمْ على تَدَبُّرِهِ وعَقْلِهِ واتّباعه في غير موضع[٤]. كما قال تعالى : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾[ص: ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ [محمد: ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾[المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢] ، فإذا كان قد حَضَّ الله الكفار والمنافقين على تدبُّره ، عُلِمَ أن معانيه

---

(١) في «ب»: «قرأ» على الإفراد.

(٢) في «ب»: «عليهم».

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله : «...ولأن من في قلبه أدنى حياة وطلب العلم ، أو فيه نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب [يعني: معرفة الله بأسمائه وصفاته] والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه...، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر ، وهذا أمرٌ معلومٌ بالفطرة الوجودية» اهـ . «مجموع الفتاوى» (٥/ ٨).

(٤) قارن بـ«درء التعارض» (١/ ٢٠١) للمؤلف.

مما يمكن الكُفَّار والمنافقين فهمها ومعرفتها، فكيف لا يكون ذلك ممكنًا للمؤمنين ؟! وهذا يُبَيِّنُ أن معانيه كانت معروفة بَيِّنَةً لهم .

الوجه الثالث : أنَّه قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [يوسف: ٢]، [وقال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الزخرف: ٣][(١)]، فبَيَّنَ أَنَّهُ أنزله عربيًّا لأن يعقلوا ، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه .

الوجه الرابع : أنَّه ذَمَّ من لا يفقهه[(٢)] ، فقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الإسراء: ٤٥، ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨]، فلو كان المؤمنونَ لا يفقَهُونَهُ أيضًا لكانوا مُشَارِكِينَ للكفار والمنافقين فيما ذَمَّهم الله به .

الوجه الخامس : أنَّه ذَمَّ من لـم يكن حَظُّه من السماع إلا سمع الصوت دون فهم المعنى واتباعه ، فقال تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [البقرة: ١٧١] ، وقال تعالى: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾ [الفرقان: ٤٤] ، وقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾ ﴾ [محمد: ١٦]،

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) في الأصل: «يفهمه» والمثبت من «ب».

وأمثال ذلك ؛ وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموه [(١)]، وقالوا : ماذا قال آنفًا ؟ أي : الساعة . وهذا كلامُ مَنْ لم يَفْقَهْ قَولَهُ ، فقال تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ ، **فمن جعل السَّابقينَ الأَوَّلينَ مِن المُهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان غيرَ عالمين بمعاني القرآن جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمَّهم الله عليه**[(٢)].

الوجه السادس : أنَّ الصحابة رضي الله عنهما ، فَسَّروا للتابعين القرآن كما قال مجاهد : «**عَرَضْتَ المُصحف على ابن عباس من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ ، أُوقِفُهُ عند**

---

(١) في الأصل: «يفهموا»؛ وما أُثبت فمن «ب».

(٢) وقال الشيخ ـ في معرض رَدِّهِ على المُفَوِّضة ـ : «فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزلَ الله عليهم من هذه النصوص ، ولا السابقون الأولون ، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسهُ في القرآن لا يَعْلَمُ الأنبياءُ معناه ، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه ...، ومعلوم أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء ، إذْ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس ، وأمر الرسول أن يُبَلِّغَ البلاغ المبين ، وأن يبين للناس ما نُزِّلَ إليهم ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته ـ لا يعلم أحدٌ معناه ، فلا يُعقل ولا يُتَدَبَّر ، ولا يكون الرسول بَيَّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم ، ولا بَلَّغَ البلاغ المبين .

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحدٍ ومبتدعٍ : الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي ، وليس في النصوص ما يناقض ذلك ؛ لأن تلك النصوص مُشْكِلَةٌ متشابهة لا يَعْلَمُ أحدٌ معناها ، فَيَبْقَى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول : إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء !! لأنَّا نحنُ نعلمُ ما نقولُ ونبَيِّنُهُ بالأدلَّةِ العقليةِ ، والأنبياءُ [وأتباعهم] لم يعلموا ما يقولون ، فضلًا عن أن يُبينوا مرادهم» اهـ. كلامه رحمه الله. «درء التعارض» (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).

كُلِّ آيةٍ مِنهُ ، وأسأَلُهُ عنها»[(١)]، ولهذا قال سفيان الثوري : «**إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهدٍ فَحَسْبُكَ به**»[(٢)] .

وكان ابن مسعود يقول : «**لو أعلمُ أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته**»[(٣)]، وكل واحد من أصحاب ابن مسعود ، وابن عباس نقلوا عنه من التفسير ما لم يحصيه إلا الله ؛ والنقول بذلك عن الصحابة ، والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها [(٤)]، فإن قال قائل : فقد اختلفوا في تفسير القرآن

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٩٠ رقم ١٠٨) ، و«الخلال في السنة» (١/ ٢٢٣ رقم ٢٦٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩) .

(٢) رواه الطبري (١/ ٩١، رقم: ١٠٩) .

(٣) رواه البخاري: «فضائل القرآن» (٨/ ٦٦٣ رقم ٥٠٠٢) .

(٤) زيادة على هذه الأوجه الستة قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

سابعاً: أن الله تعالى وصف القرآن بأنه: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، ووصفه بقوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

فلما أخبر ﷻ بأن القرآن شفاء، وهدى، ورحمة، ونور، ومبين، ولم يستثن منه شيئًا دل على أنه كله كذلك، وأنه مما يمكن فهم معناه، ولو لم يمكن فهم معناه لم تتحقق فيه هذه الصفات.

ثامنًا: أن الله ﷻ قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة: ٧٨].

فذم هؤلاء الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، أي إلا تلاوة بلا فهم للمعنى، والأماني جمع أمنية، وهي التلاوة.

فالله تعالى قد ذم هؤلاء الذين لا يعرفون الكتاب إلا تلاوة دون فهم معانيه، كما ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، فإنه ﷻ قال عقب الآية السابقة: =

﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [البقرة: ٧٩].

فهذا يدل على أن كِلَا النوعين مذموم: الجاهل الذي لا يفهم معاني النصوص، والكاذب الذي يُحَرِّفُ الكَلِمَ عن مواضعه.

تاسعًا: قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

فإنه يدل على أنه يبين للناس جميع ما نُزِّلَ إليهم فيكون جميع المنزل مبينًا عنه يمكن معرفته وفهمه، وقوله تعالى: ﴿ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ يدل على ذلك، فإن التفكر طريق إلى العلم وما لا يمكن العلم به لا يؤمر بالتفكر فيه.

عاشرًا: قوله تعالى: ﴿ الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١-٣]، وقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

ومعلوم أن اتباع ما أمرهم الله تعالى من الكتاب والحكمة إنما يمكن بعد فهمه وتصور معناه، وما كان من الكلام لا يمكن أحدًا فهمه لم يُمكنْ اتّباعه، بل كان الذي يسمعه كالذي لا يسمع إلا دعاء ونداء، وإنما الاتباع لمعاني الكلام.

حادي عشر: قوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومعلوم أن حُكْمَ الله بالكتاب، أو حكم الكتاب بين المختلفين لا يمكن إلا إذا عرفوا ما حُكِمَ به من الكتاب، وما تَضَمَّنَهُ الكتاب من الحُكم، وذلك إنما يُمكن إذا كان مما يمكن فهم معناه وتصور المراد به دون ما يمتنع ذلك منه.

ثاني عشر: أن الله تعالى وصف آيات القرآن بقوله: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١] وقوله: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ [يونس: ١]، وقوله: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ ﴾ [الحجر: ١]، وما لا يمكن فهمه فإنه لم يحكم، ولم يفصل، ولم يبين.

ثالث عشر: ما جاء في حديث جابر في خطبة النبي ﷺ في عرفة: «وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله» [رواه مسلم: ١٢١٨].

اختلافًا كثيرًا ، ولو كان ذلك معلومًا عندهم عن رسول الله ﷺ لم يختلفوا فيه ؟

فيقال : الاختلافُ الثَّابتُ عن الصحابة ، بل وعن أئمة التابعين في القرآن أكثره لا يَخْرُجُ عن وجوه :

أحدها : أن يُعَبِّرَ كُلٌّ منهم عن معنى الاسم بعبارةٍ غير عبارة صاحبه ، فالمُسمى واحد ، وكل اسم يدل على معنى لا يدلُّ عليه الاسم الآخر مع أن كِلَيْهِمَا [(١)] حق ؛ بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحسنى وتسمية الرسول بأسمائه ، وتسمية القرآن العزيز بأسمائه ، فقال تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[الإسراء: ١١٠] .

فإذا قيل : الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام ، فهي كلها أسماء لمُسمًّى واحد سبحانه وتعالى ، وإن كان كل اسم يدل على نَعْتٍ لله[(٢)] تعالى لا يدل عليه الاسم الآخر ، ومثال هذا [مِنَ] [(٣)] التفسير : كلام العلماء في تفسير «الصراط المستقيم» فهذا يقول : هو الإسلام . وهذا يقول: هو القرآن، أي: اتِّبَاعُ القرآن.

=

وكيف يمكن التمسك والاعتصام به وهو غير معلوم؟!

هذه بعض الأوجه في الرد على هذه الطائفة.

من كلام شيخ الإسلام رحمه الله ورضي عنه كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٢١٨-٢٣٥) وإنما أطلنا فيه فيه لفائدته ونفاسته .

وانظر : «موقف المتكلمين. من الاستدلال» للشيخ د . سليمان الغصن (٢/ ٨٦٣-٨٧٢) ومنه استفدنا بعض هذه الأوجه ، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات د . أحمد القاضي (٥١٧-٥٤١) .

(١) في «ب»: «كلاهما».

(٢) في «ب»: «تفسير الله».

(٣) ما بين المعكوفتين من «ب».

وهذا يقول : هو السُّنة والجماعة . وهذا يقول: طريق العبودية. وهذا يقول: طاعة الله ورسوله ، ومعلومٌ أن الصراط يُوصف بهذه الصِّفاتِ كُلِّها ، ويسمَّى بهذه الأسماءِ كُلِّها، ولكن كُلُّ منهم دَلَّ المخاطَب على النَّعْتِ الذي بِهِ يُعرفُ الصراط وينتفع بمعرفة ذلك النعت[١].

الوجه الثاني : أن يذكر كل منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه أو أعيانه على سبيل التمثيل للمُخاطب ، لا على سبيل الحصر والإحاطة ، كما [لو][٢] سَأَلَ أعجمي عن معنى لفظ «الخبز» ، فَأُرِيَ رغيفًا ، فقيل: هذا هو، فذاك مثالٌ للخبز، وإشارةٌ إلى جنسه لا إلى ذلك الرغيف خاصةً ، ومِنْ هذا ما جاء عنهم[٣] في قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فالقول الجامع : أنَّ الظالم لنفسه : هو المفرِّط لترك مأمور ، أو فعل محظور[٤] . والمقتصد : القائم بأداء الواجبات وترك المُحرمات . والسابق: بمنزلة المُقَرَّبِ الذي يتقربُ إلى الله بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه الحق ، ثم إن كُلًّا منهم يذكرُ نوعًا من هذا . فإذا قال القائل : الظالم المؤخِّر للصلاة عن وقتها ، والمُقتصد المُصلِّي لها في الوقت ، والسابق : المُصلِّي لها في أول الوقت حيث يكون التقديم أفضل .

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٧٠)، وابن أبي حاتم (١/ ٣٠)، والبغوي (١/ ٥٤)، والسمعاني (١/ ٣٨) ، وابن الجوزي (١/ ١٥).

(٢) زيادة من «ب»، وقارن هذا الوجه بما في «الرد على البكري» (٢/ ٥٣٨).

(٣) في «ب»: «ما جاء في القرآن في قوله تعالى».

(٤) في «ب»: «فقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ﴾. الظالم لنفسه هو المفرط، يترك ما أُمر به، أو [فعل] محظور».

وقال آخر : الظالـم لنفسه هو البخيل الذي لا يَصِلُ رَحِمَهُ ، ولا يؤدي زكاة ماله . والمُقتصد : القائم بما يجب عليه من الزكاة ، وصلة الرحم ، وقِرى الضيف ، والإعطاء في النائبة . والسابق : الفاعل للمستحب بعد الواجب كما فعل الصدِّيق حين جاء بماله كله ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئًا .

وقال آخر : الظالـم لنفسه : الذي يصوم عن الطعام لا عن الآثام [والمُهلكات] [(١)] . والمُقتصد : الذي يصوم عن الطعام والآثام . والسابق : الذي يصوم عن كل ما لا يُقرِّبُه إلى الله ، ـ وأمثال ذلك ـ لـم تكن هذه الأقوال متنافية بل كُلٌّ ذَكَرَ نَوعًا مما تَنَاوَلَتْهُ الآية [(٢)] .

والوجه الثالث : أن يذكر أحدهم لنزول الآية سببًا ، ويذكر الآخر سببًا آخر لا يُنافي الأول ، ومن المُمكن نزولها لأجل السببين[(٣)] جميعًا ، أو نزولها مرّتين : مرّة لهذا ومرّة لهذا ، وأما ما صحَّ عن السلف أنهم اختلفوا فيه اختلاف تناقض فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه ، كما أن تنازعهم في بعض مسائل السُّنة كبعض مسائل الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والفرائض ، والطلاق ونحو ذلك ، لا يمنع أن يكون أصل هذه السُّنن مأخوذًا عن النبي ﷺ ، وجُمَلها منقولة عنه بالتواتر ، وقد تَبَيَّن أَنَّ الله أنزل عليه الكتاب والحِكمة ، وأمر أزواج نبيِّه ﷺ أن يذكرنَ ما يُتلى في بيوتهنّ من آيات الله والحكمة . وقد قال غير واحد من السلف : أنَّ الحِكمةَ هي السُّنةُ [(٤)] ، وقد قال ﷺ : «**ألا إني**

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٨٨)، والبغوي (٦/ ٤٢٢)، و«ابن كثير» (٦/ ٥٤٦).

(٣) في «ب»: «الشيئين».

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٨)، و«ابن كثير» (٦/ ٤١٥).

أُوتِيتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»[١].

فما ثَبَتَ عنه من السُّنَّةِ فعلينا اتباعه سواء قيل : إنه في القرآن ولـم نفهمه نحن ، أو قيل: ليس في القرآن ، **كما أنَّ ما اتَّفقَ عليه السابقون الأولون [من المهاجرين والأنصار]** [٢] **والذين اتبعوهم بإحسان ، فعلينا أن نتَّبعهم فيه سواءٌ قيل إنه كان منصوصًا في السُّنة ولـم يبلغنا ذلك ، أو قيل : إنه مما استنبطوه واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب والسُّنَّة .**

(١) رواه أبو داود «السنة» (٥/ ١١، رقم ٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٠٩، رقم: ٦٤١٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٩ رقم ١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٨٣ رقم ٦٩٩، ٦٧٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧رقم ١٠٦١)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٥ رقم ٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٢٩ رقم ٦٢، ٦٣)، والبيهقي في «سننه» (٩/ ٣٣٢)، و«دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٩)، والهروي في «ذَمِّ الكلام» (٢/ ٥٠ رقم ٢٠٤) عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب ﷺ.
وهو حديث صحيح. صححه ابن حبان والألباني.

(٢) ما بين المعقوفين من «ب».

فَصْلٌ

فإذا تبيّن ذلك فوجوب إثبات العُلو لله تعالى ونحوه يتبيّن من وجوه :

أحدها : أن يُقال : إن القرآن ، والسُّنَن المستفيضة ـ المتواترة وغير المتواترة ـ وكلام السابقين والتابعين ، وسائر القرون الثلاثة مملوءٌ بما فيه إثبات العُلو لله تعالى على عرشه بأنواعٍ من الدلالات ، ووجوهٍ من الصفات ، وأصنافٍ من العبارات ؛ تارةً يُخبر بِأَنَّه[1] خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش -وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع-[2] .

وتارةً يُخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها إليه ، كقوله تعالى : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] ، ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤] ،وقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠] .

والمرجع من السفل إلى العلو

وتارةً يُخبر بنُزُولِها مِنهُ ، أو مِنْ عِندِهِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[الأنعام: ١١٤] ، ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ

---

(١) كذا في «ب»؛ وفي الأصل: «أنه».

(٢) وهي في : [الأعراف : ٥٤] ، و[يونس: ٣] ، و[الرعد: ٢] ، و[الفرقان: ٥٩] ، و[السجدة: ٤] ، و[الحديد: ٤] : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ، وفي سورة [طه: ٥] : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾.

بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢] ، ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [فصلت : ١ - ٢] ، ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر: ١] .

وتارةً يُخبِر بأنه العَلِيُّ الأعلى كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]، وقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وتارةً يُخبِر بأنَّهُ في السماء ، كقوله : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ ، ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك ١٦، ١٧]. فذَكَرَ السَّماءَ دونَ الأرضِ ، ولـم يُعلِّق بذلك أُلوهيةً أو غيرها ، كما ذكر في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] . وقوله تعالـى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام: ٣] [(١)] .

وكذلك قال النبي ﷺ : «**ألا تَأْمَنُوني وأنا أَمينُ مَن في السماء**» [(٢)].

وقال للجارية : «**أين الله؟**» قالت: «في السماء». قال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»[(٣)].

وتارةً يجعل بعض[(٤)] الخلق عنده دون بعض، كقوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي

---

(١) انظر - للفائدة - : «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (٢٨٨-٢٩٣) ، و«الإبانة» لابن بطة (٣/ ١٣٧ وما بعدها، ط الوليد) ، و«الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (١٣١: ١٣٢) ، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٤٣) ، و«الصواعق المُرسلة» لابن القيم (٤/ ١٣٠٠) ، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٣٩) .

(٢) رواه البخاري : المغازي (٧/ ٦٦٥ رقم ٤٣٥١)، ومسلم: الزكاة (٧/ ١٦٨ رقم ١٤٤) عن أبي سعيد الخدري ﷺ .

(٣) رواه مسلم : المساجد (٥/ ٢٣، رقم: ٥٣٧) .

(٤) في «ب» «البعض» .

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1] ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، ويُخبر عَمَّن عنده بالطاعة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، فلو كان مُوجب العِنْدِيَّةِ معنىً عامًّا، كدخولهم تحت قدرته ومشيئته وأمثال ذلك، لكان كل مخلوق عنده، ولم يكن أحد مستكبرًا عن عبادته، بل مُسبحًا له ساجدًا، وقد قال الله[2] تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وهو سبحانه وَصَفَ الملائكة بذلك ردًّا على الكفَّار المستكبرين عن عبادته، وأمثال هذا في القرآن لا يُحصى إلا بِكُلْفَةٍ[3].

وأما الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين، فلا يُحصيها إلا الله تعالى: فلا يخلو إما أن يكون ما اشتركتْ فيه هذهِ النصوص من إثبات عُلو الله نفسه على خَلْقِهِ هو الحق، أو الحق نقيضه[4]، والحق لا يخرج عن النقيضين؛ وإما أن يكون هو نفسه فوق الخَلق، أو لا يكون فوق الخلق -كما تقول الجهمية-، ثم تارةً يقولون لا فوقهم ولا فيهم، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا مُباين ولا مُحايث[5]، وتارةً يقولون: هو بذاته في كل مكان، وفي كلا المقالَتَيْنِ يَدْفَعُونَ أن يكونَ هو نفسُهُ فوقَ خَلْقِهِ، فإما أن يكون الحق إثبات ذلك أو نفيه،

---

(١) في الأصل، و«ب»: «ومن في الأرض» والصواب ما أُثبت وبقيةُ الآية من «ب».

(٢) لفظ الجلالة من «ب».

(٣) وقد ذكر ابن القيّم قرابة إحدى وعشرين طريقة من الطرق النقلية الدالة على أن الله سبحانه وفوق سماواته على عرشه، انظرها في: «الكافية الشافية» (١٠٣ - ١٤٢).

(٤) في «ب»: «والحق يقتضيه إذ الحق لا يخرج...».

(٥) في الأصل: «مجانب» والمثبت من «ب».

فإن كان نفي ذلك هو الحق ، فمعلومٌ أن القرآن لم يبيّن هذا قط لا نصًّا ولا ظاهرًا ، ولا الرسول ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، لا أئمة المذاهب الأربعة ولا غيرهم .

ولا يمكن لأحد أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه نفى ذلك أو أخبر به ، وأما نَقْلُ الإثبات عن هؤلاء فأكثر من أن يُحصر ، فإن [كان] [1] الحق هو النفي دون الإثبات ؛ والكتاب والسُّنَّة والإجماع إنما دلَّ على الإثبات ، ولم يذكر النفي أصلًا : لَزِمَ أن يكونَ الرسولُ والمؤمنون لم يَنْطِقُوا بالحق في هذا الباب ، بل نطقوا بما يَدُلُّ -إما نصًّا وإما ظاهرًا- على الضلال والخطأ المُناقض للهدى والصواب . ومعلومٌ أن من اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين فله أوفر حظ من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] .

فإن القائل إذا قال : هذه النصوص أُريد بها خلاف ما يُفهم منها ، أو خلاف ما دلّت عليه ، أو أنه لم يُرِد إثبات عُلو الله نفسه على خلقه ، وإنما أُريدَ بها عُلو المكانة ونحو ذلك ، كما قد بَسَطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

فيُقال له : فكان يجب أن يُبَيِّنَ للناس الحق الذي يجب التصديق به باطنًا وظاهرًا ، بل ويُبيّن لهم ما يَدُلهم على أن هذا الكلام لم يُرِدْ به مفهومه ومُقتضاه ، فإن غاية ما يُقدر أنه تكلَّم بالمَجاز المُخالف للحقيقة ، والباطن المُخالف للظاهر ، ومعلومٌ باتفاق العقلاء أن المُخاطب المبين ، إذا تكلَّم بمجاز ، فلابد أن يَقْرِنَ بخطابه ما يَدُلُّ على إرادةِ المعنى المجازي ، فإذا كان الرسول المُبلغ

(١) ما بين المعقوفتين من «ب».

المُبين الذي بَيَّن للناس ما نُزِّلَ إليهم ، يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومُقتضاه ، كان عليه أن يَقْرِنَ بِخِطَابِهِ ما يَصْرِفُ القُلُوبَ عن فهم المعنى الذي لم يُرِدْ ، لاسيِّما إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله ، فإنه عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفًا عليهم، ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك ، فكيف إذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي يقول النُّفاة هو اعتقادٌ باطلٌ .

فإذا لـم يكن في الكتاب ولا السُّنة ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النُّفاة أصلًا ، بل هم دائمًا لا يتكلمون إلا بالإثبات ، امتنع حينئذٍ أن لا يكون مُرادهم الإثبات ، وأن يكون النفي هو الذي يعتقدونه ويعتمدونه ، وهم [(١)] لـم يتكلموا به قط ، ولم يُظهروه ، وإنَّما أظهَرُوا ما يُخالِفُهُ ويُنافِيهِ ، وهذا كلامٌ مُبين لا مَخلَصَ لأحدٍ عنه ، لكن للجهمية المُتكلمةِ هنا كلامٌ ، وللجهمية المتفلسفةِ كلامٌ .

أمَّا المتفلسفةُ والقرامِطَةُ فيقولون : إنَّ الرُّسلَ كَلَّموا الخَلقَ بخلافِ ما هو الحق ، وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون !! وربما يقولون : إنهم كَذَبوا لأجل مصلحة العامة ! فإن مصلحة [العامة] [(٢)] لا تقوم إلا بإظهار الإثبات ، وإن كان في نفس الأمر باطلًا [(٣)] !! وهذا مع ما فيه من الزندقة البيِّنةِ ، والكفر الواضح:

---

(١) في الأصل: «ولو لم»، وما أُثبت فمن «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٣) انظر في هذا: «النبوات» (٢/ ٦٤٧)، و«شرح الأصفهانية» (١٤١) و«درء التعارض» (١/ ١٧٩) و«الفتاوى» (١٦/ ٤٤٠)، (١٧/ ٣٥٦) و«الصغرى» (١/ ٢٠٢) للمصنِّف، و«النونية» لابن القيّم (٨٣ - ٨٥) وشرحها .

قولٌ مُتَناقِضٌ في نفسِهِ ، فإنه يُقال : لو كان الأمر كما تقولون ، والرُّسل من جنس رؤسائكم ، لكان خواص الرُّسل يَطَّلِعُونَ [١] على ذلك ، ولكانوا يُطْلِعون خواصهم على [هذا] [٢] الأمرِ ، فكان يكون النَّفيُ مَذهب خاصَّةِ الأُمةِ ، وأكمَلِها عقلًا وعلمًا ومعـرفةً ، والأمر بالعكس ؛ فإن [من] [٣] تأمَّل كلام السلف والأئمة ، وَجَدَ[٤] أعلم الأمة [عند الأمة] [٥] كأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلـي ، وابن مسعود[٦] ، ومعاذ بن جبل ، وعبدالله بن سَلام، وسلمان الفارسي ، وأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو وأمثالهم [هم] [٧] أعظمُ الخَلق إثباتًا .

وكذلك أفاضل التابعين ، مثل : سعيد بن المسيب وأمثاله، والحسن البصري وأمثاله ، وعلي بن الحسين وأمثاله ، وأصحاب ابن مسعود ، وأصحاب ابن عباس -وهم من أَجَلِّ التابعين- ، بل النقول عن هؤلاء في الإثبات يُخبر عن إثباته [٨] كثيرٌ من الناس ، وعلى ذلك تأوَّل يحيى بن عمار ، وصاحبه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري ما يُروى أن مِنَ : «**العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا أهل**

---

(١) في «ب»: «يطلعوا».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب» و«ف».

(٣) ما بين المعقوفتين: «ب» و«ف».

(٤) في الأصل : «وجدوا» ، وما أُثبت فمن «ب» .

(٥) ما بين المعقوفتين من «ب» و«ف» .

(٦) في «ب»: بعد ابن مسعود «وأُبيّ بن كعب، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سَلَام...» .

(٧) ما بين المعقوفتين من «ب» و«ف».

(٨) كذا في الأصل؛ وفي «ب» و«م»: «يَجبُن عن إظهاره» فليحرر!

العلم بالله، فإذا ذكروه لم يُنكره إلا أهل الغرة بالله»[(١)]. تأوَّلُوا ذلك على ما جاء من الإثبات ؛ لأن ذلك ثابتٌ عن الرَّسولِ والسابقين والتابعين لهم بإحسانٍ بخلاف النفي ، فإنه لا يوجد عنهم ولا يمكن حمله عليه .

وقد جمَعَ عُلماءُ الحديث من المنقول عن السلف في الإثبات ما لا يُحصي عدده إلا ربُّ السماوات ، ولم يقْدرْ أحد أن يأتي عنهم في النفي بحرف واحد ، إلا أن يكون من الأكاذيب المُخْتَلقة ، التي ينقلها من هو أبعد الناس عن معرفة كلامهم ، ومن هؤلاء من يتمسك بمجملات [(٢)] سمعها ، بعضها كذب وبعضها صدق ، مثلما ينقلونه عن عمر ، أنه قال : «**كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان وكنتُ كالزنجي بينهما**»[(٣)].

فهذا كَذبٌ[(٤)] باتفاق أهلِ العلْمِ بالأثر ؛ وبتقدير صِدقه فهو مُجمل ، فإن[(٥)] قال أهلُ الإثباتِ كان ما يتكَلَّمانِ فيه مِنَ هذا الباب ، لموافقةِ ما نُقِلَ عنهما كان أولى من قولِ النُّفاةِ أنهما يتكلَّمانِ بالنَّفي .

---

(١) رواه الطبسي في «ترغيبه» كما في «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (١/ ٢٢١)، والسلمي في «الأربعين» التي جمعها في «التصوف»، كما في «تخريج الإحياء» (١/ ١٠٢) وفيه قال السيوطي: إسناده ضعيف، فيه عبد السلام بن صالح، قال العُقيلي: رافضي خبيث، وقال النسائي: ليس بثقة.

(٢) في الأصل: «ومن هو من لا يتمسك بمجملات»، وما أثبت فمن «ب».

(٣) حديث موضوع. قال المؤلف في «الأحاديث الموضوعة» (٣٩) : «هذا كَذِبٌ ظاهر...، ولا يرويه إلا جاهل، أو مُلحد». وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٠٩)، و«المنار المنيف» لابن القيِّم (١١٥) ، و«تنزيه الشريعة» للكتاني (١/ ٤٠٧) .

(٤) في «ب»: «فهذا من الكذب».

(٥) في «ب»: «فإذا».

وكذلك حديث جِراب أبي هريرة لمَّا قال : «حفظتُ عن رسول الله ﷺ جِرابَين ، أمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ فِيكُم ، وأَمَّا الآخر فلو بَثَثْتُهُ لَقَطَعْتُمْ هذا البُلْعُومَ»[١].

فإن هذا حديث صحيح لكنه مُجمل ، وقد جاء مُفسرًا أن الجِراب الآخر كان فيه حديث الملاحم[٢]، ولو قُدِّرَ أن فيه ما يتعلق بالصفات فليس فيه ما يدلُّ على النفي ، **بل الثابت المحفوظ من حديث أبي هريرة كحديث إتيانه سبحانه يوم القيامة[٣]، وحديث النزول [٤]، والضحك[٥]، وأمثال ذلك كلها على الإثبات** ، ولـم يُنْقَلْ عن أبي هريرة حرفٌ واحدٌ من جنس قولِ النُّفاة .

وأما الجهمية المُتكلمة ، فيقولون : إنَّ القرينةَ الصارفةَ لهم عمَّا دلَّ عليه الخطابُ هو العقلُ ، فاكتُفِيَ بالدِّلالةِ العقليةِ الموافقةِ لمذهَبِ النُّفاة .

فيقالُ لهم أولًا : فحينئذٍ إذا كان ما تكلَّم[٦] به إنما يُفيدهم الإضلال ، وإنما يستفيدون الهدى من عقولهم ، كان الرسول قد نَصَبَ لهم أسبابَ الضَّلالِ ، ولم

---

(١) رواه البخاري : العلم (١/ ٢٦١، رقم: ١٢٠).

(٢) يُنظر : «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ١٩٥) ، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٦١) .

(٣) رواه البخاري : التوحيد (١٣/ ٤٣٠، رقم: ٧٤٣٧) ، ومسلم : الإيمان (٣/ ٢١، رقم ٢٩٩)، وهو حديث الرؤية الطويل وفيه : «**فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون...**».

(٤) رواه البخاري: التهجد (٣/ ٣٥، رقم: ١١٤٥)، وأطرافه: ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم: صلاة المسافرين (٥/ ٢٨٢، رقم: ٧٥٨)، وقد شرحه المصنف في مجلد وهو مطبوع.

(٥) رواه البخاري: الجهاد (٦/ ٤٧، رقم: ٢٨٢٦)، ومسلم: الإمارة (١٣/ ٣٩٧، رقم: ١٨٩) بلفظ: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة؟! يقاتل هذا في سبيل الله فيُقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيُستشهد**».

(٦) في «ب»: «ما يتكلم».

ينصب لهم أسباب الهُدى ، وأَحَالهم في الهُدى على نفوسهم ، فيلزَمُ على قولهم، أن تَرْكَهم في الجاهلية خيرٌ لهم من هذه الرسالة التي لم تنفهم ، بل ضرَّتهم .

ويقال[١] **لهم ثانيًا** : فالرسول ﷺ قد بيَّن الإثبات الذي هو [أظهر في العقل][٢] من قول النُّفاة ؛ مثل ذِكره لخلق الله تعالى ، وقدرته ، ومشيئته ، وعلمه ونحو ذلك من الأمور التي تُعلم[٣] بالعقل ، أعظم مِمَّا يُعلم نفي الجهمية ، وهو لم يتكلم بما يُناقض هذا الإثبات ، فكيف يُحيلهم على مجرد العقل في النفي الذي هو أخفى وأدق ؟ وكلامه لم يدل [عليه ، بل دلَّ][٤] على نقيضه وضده ، ومن نسبَ هذا إلى الرسول ﷺ فالله حَسِيبه على ما يقول .

والمراتبُ ثلاثٌ : إمَّا أن يتكلم بالهُدى ، أو بالضلال ، أو يسكت عنها ، ومعلومٌ أن السكوت عنهما خيرٌ من التَّكَلُّم بما يُضِل ، وهنا يُعرف بالعقل أَن الإثبات لـم يسكت عنه ، بل بَيَّنَهُ ، [وكان][٥] ما جاء به السمع موافقًا للعقل ، فكان[٦] الواجب فيما ينفيه العقل أن يتكلم فيه بالنفي كما فعل فيما يثبته العقل ، وإذا لـم يفعل ذلك فالسكوت عنه أسلمُ للأمة ، أما إذا تكلَّم فيه بما يدلُّ على الإثبات ، وأراد منهم أن لا يعتقدوا إلا النفي ؛ لكون مُجرد عقولهم تعرِّفهم به ، فإضافة هذا إلـى الرسول ﷺ من أعظم أبواب الزندقة والنِّفاق .

---

(١) في «ب»: «قلت لهم ثانيًا».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب»ب، وفي الأصل: «هو العقل أظهر من...».

(٣) في الأصل: «يعلم»، وما أُثبتَ من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) إلى هنا تنتهي نسخة «ب»؛ وقد أدخل الناسخ على هذه الرسالة رسالةً أخرى في «المعِيّة»!! وتمت مقابلة الباقي على ما في «الفتاوى»، و«مجموعة الرسائل».

ويُقال لهم ثالثًا : من الذي سَلَّمَ لكم أَنَّ العقلَ يوافقُ مذهب النُّفاةِ ؟ بل العقلُ الصريحُ إِنَّما يُوَافقُ ما أثبتهُ الرسول ، **وليس بينَ المَعْقُولِ الصَّريحِ ، والمَنْقُولِ الصَّحيحِ تَنَاقُضٌ أَصْلًا** ، وقد بَسَطْنَا هذا في مواضع[1] ، وبيَّنا أن ما يذكرونه من المعقول المُخالف لِمَا جاء به الرسول ﷺ إنما هو جهل وضلال ، تَقَلَّدَهُ متأخروهم عن متقدميهم ، وسَمّوا ذلك عَقْلِيَّاتٍ ، وإنما هي جَهْلِيَّاتٌ ، ومن طُلِبَ منه تحقيقُ ما قالهُ أَئِمَّةُ الضَّلالِ بالمعقول لم يرجع إِلَّا إلى مُجردِ تقليدهم.

فهم يَكْفرون بالشَّرْعِ ، ويخالفونَ العقلَ تقليدًا لمن توَهَّمُوا أنه عالـمٌ بالعقليات ، وهم مع أئمتهم الضُّلَّال كقوم فرعون معه حيث قال الله تعالى : ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾ [الزخرف: ٥٤] ، وقال تعالى عنه : ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [القصص: ٣٩-٤٢] ، **وفرعون هو إمامُ النُّفاةِ** .

ولهذا صرَّح مُحَقِّقُ النُّفاةِ بأَنَّهم على قولهِ ! كما صرَّحَ به الاتحادية من الجهمية النُّفاة ، **إذ هو الذي أنكر العُلو وكَذَّبَ موسى فيه**[2] ، وأنكر تكليم الله

---

(١) ومن أعظمها : «درء تعارض العقل والنقل» وهو مطبوع في أحد عشر مُجلدًا !

(٢) لذلك كان مُنكر العلو «فِرْعَوني» كما ذكر ذلك الشيخ في «الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل» طبع ضمن «مجلة البحوث العلمية والإفتاء» (٢٩/ ٢٩١)، وابن القيّم في «مختصر الصواعق» (١/ ١٧٨) و«الكافية الشافية» (١٣٠- ١٣١، ١٥٨) . وقال الشيخ : «والناسُ إِمَّا مُحمَّدِيٌّ مُوسَوِيٌّ ، وإِمَّا فرعوني» «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥١) .

لموسى . قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]. والله تعلى قد أخبر عن فرعون أنه أنكر الصانع بلسانه ، فقال : ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٥٣] ، وطلب أن يَصْعَدَ لِيَطَّلِع إلى إلهِ موسى ، فلو لم يكن موسى أخبره أن إلهه فوق لم يقصد ذلك ، فإنه هو لم يكن مُقرًّا به ، فإذا لم يخبره موسى به لم يكن إثبات العُلو لا مِنهُ ولا مِن موسى عليه الصلاة والسلام ، فلا يقصد الاطِّلاع ، ولا يَحْصُلُ به ما قَصَدَهُ مِن التَّلبيس على قومِهِ بأَنَّهُ صَعَدَ إلى إلهِ موسى في السَّماءِ ، ولَكَان صُعوده إليه كنزولهِ إلى الآبار والأنهار ، وكان ذلك أَهْوَنُ عليه فلا يَحتَاجُ إلى تَكلُّف الصَّرْحِ .

ونبينا ﷺ لمَّاعُرِجَ به ليلة الإسراء ، ووجد في السَّماء الأولى آدم ، وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، ثم في الرابعة إدريس ، ثم في الخامسة هارون ، ثم وجد موسى وإبراهيم ، ثم عَرَجَ إلى رَبِّهِ ففرضَ عليه خمسينَ صلاة ، ثم رجع إلى موسى فقال له : «**ارجِعْ إلى رَبِّكَ فاسألَهُ التَّخفِيفَ لأُمَّتِكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لا تُطِيقُ ذلك . قال : فَرَجَعتُ إلى ربي فَسَأَلْتُهُ التَّخفيفَ لأُمَّتِي**»[1]، وذَكَرَ أنه رَجَعَ إلى موسى ، ثم رَجَعَ إلى ربِّه مراراً ، فَصَدَّقَ موسى في أن ربَّه فوق السماوات ، وفرعون كَذَّبَ موسى في ذلك .

والجهمية النُّفاة موافقون لآل فرعون أئمة الضلال ، وأهل السُّنة والإثبات موافقون لآل إبراهيم أئمة الهدى . وقال تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ

(١) رواه البخاري: الصلاة (١/ ٥٤٧، رقم: ٣٤٩)، ومسلم: الإيمان (٢/ ٥٧٦، رقم: ٢٦٣) عن أبي ذر ﷺ.

نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنبياء: ٧٢، ٧٣] ، وموسى ومحمد من آل إبراهيم ، بل هم سادات آل إبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين .

الوجه الثاني : في تبيين وُجوبِ الإقرارِ بالإثبات ، والعُلو لله على السماوات، أن يُقال : مِن المعلوم أنَّ الله أكملَ الدِّينَ ، وأَتَمَّ النِّعَمَ ، وأنَّ الله أنزلَ الكتاب تبياناً لكلِّ شيءٍ ، وأنَّ مَعرفَةَ ما يَسْتَحِقُّهُ الله وما يُنَزَّهُ عنه هُوَ مِن أَجَلِّ أُمورِ الدِّينِ ، وأعظم أُصُولِهِ ، وأنَّ بيانَ هذا وتفصيلَه أولى مِن كُلِّ شيءٍ ، فكيف يجوزُ أن يكون هذا الباب لـم يُبيِّنهُ الرسول ﷺ ، ولـم يُفصِّله ولـم يُعلِّم أُمَّتهُ ما يقولون في هذا الباب؟! وكيف يكون الدِّين قد كَمُل ، وقد تُرِكوا على الطريقة البيضاء ، وهم لا يدرون بماذا يعرفون ربهم أَبِمَا يقولُهُ النُّفاة ، أو بأقوالِ أهل الإثباتِ؟[1].

الوجهُ الثالِثُ : أن يُقالَ : كُلُّ مَن فيهِ أدنى محبةٍ للعِلم، أو أدنى محبةٍ للعبادةِ، لابُدَّ أن يخطر بقلبه هذا الباب ، ويقصد فيه الحق ، ومعرفة الخطأ من الصواب ، فلا يتصور أن يكون الصحابة والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا لا يسألون عنه ، ولا يشتاقونَ إلى معرفتهِ ، ولا تطلُب قلوبهم الحق فيه ، وهم ليلًا ونهارًا يتوجهون بقلوبهم إليه سبحانه ، ويدعونه تَضَرُّعاً وخِيفَةً ، وَرَغَبًا وَرَهَبًا .

والقلوبُ مجبولةٌ مفطورةٌ على طلبِ العلم بهذا ، ومعرفةِ الحَقِّ فيه ، وهي مشتاقةٌ إليه أكثر من شوقِها إلى كثيرٍ من الأمور ، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول المُراد ، وهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ وسؤال بعضهم

(١) انظر: «الحموية» للمؤلف (٢٣٩) .

بعضاً ، وقد سألوا عمَّا هو دون هذا ، سألوا: «أنرى ربنا يوم القيامة؟» فأجابهم[١].

وسأله أبو رزين : «أيَضْحَكُ الرَّبُّ ؟» . فقال : «**نعم**» فقال : «لن نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا»[٢].

ثم إنهم لمَّا سألوا عن الرؤية ، قال: «**سَتَرَوْنَ رَبَّكُم كَمَا تَرونَ الشَّمْسَ والقَمَرَ**»[٣]، فشَبَّهَ الرُّؤيةَ بالرُّؤيةِ ، لا المرئيَّ بالمرئيِّ .

والنُّفاة لا يقولون يُرَى كما تُرى الشمس والقمر ، بل قولهم الحقيقي أنه لا يُرى بحال ، ومن قال يُرَى موافقةً لأهل الإثبات ، ومنافقةً لهم ، فَسَّروا الرؤية بمزيد علمٍ ، فلا تكون كرؤية الشمس والقمر .

والمقصود هنا أنهم لابُدَّ أن يَسأَلُوهُ عن ربِّهم الذي يَعْبُدُونَهُ ، وإذا سَأَلُوهُ فلابُدَّ أن يُجيبَهم ، ومن المعلوم بالاضطرار أن ما يقوله الجهمية النُّفاة لـم يُنْقَلْ عن أحدٍ من أهل التبليغ عنهُ ، وإِنَّمَا نقلوا عنه ما يُوافِقُ قولَ أَهلِ الإثباتِ .

---

(١) رواه البخاري (٢/ ٤٠، رقم: ٥٥٤)، ومسلم (٥/ ١٣٨، رقم: ٦٣٣) عن جرير بن عبد الله البجلي ﷺ. وفي «ف»: «سألوه هل نرى...».

(٢) رواه أحمد (٤/ ١١، ١٢)، وابن ماجه (١/ ١١٦، رقم: ١٨١)، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٤١٧، رقم ١١٨٨)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٨٢، رقم: ٥٦٦، ط الجوابرة)، والدارمي في رَدِّه على بِشر (٢/ ٧٧٨)، وعبد الله في «السُّنَّة» (١/ ٢٤٦، رقم: ٤٥٢، ٤٥٣)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ١٧٠، رقم: ٢٠٤٥)، والدارقطني في «الصفات» (٤٦، رقم: ٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٧، رقم: ٤٦٩)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ١٠٥٦، رقم: ٦٣٨، ٦٣٩)، واللالكائي في «السُّنة» (٣/ ٤٧٣، رقم: ٧٢٢) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٤١١، رقم: ٩٧٨) عن أبي رزين العُقيْلي ﷺ.
وهو حديث حسن ، وقد مال الشيخ الألباني رحمه الله إلى تحسينه بعد أن كان يرى ضعفه كما في السُّنة لابن أبي عاصم وأحال على «السلسلة الصحيحة» رقم (٤٨١٠) .

(٣) مضى تخريجه وليس فيه «الشمس».

الوجه الرابع : أن يُقالَ إِمَّا أن يكونَ الله يُحِبُّ منا أن نعتقِدَ قولَ النُّفاةِ ، أو نعتقدَ قولَ أهلِ الإثباتِ ، أو لا نعتقدَ واحدًا مِنهُما ، فإن كان مطلوبهُ منا ، اعتقاد قول النُّفاة : وهو أنه لا داخل العالـم ولا خارجه ، وأنه ليس فوق السماوات رب ، ولا على العرش إله ، وأن محمدًا ﷺ لـم يُعْرَج به إلى الله ، وإنما عَرَج إلى السماوات فقط لا إلى الله ؛ وأن الملائكةَ لا تَعرُجُ إلى الله بل إلى مَلَكُوته، وأن الله لا يَنزِلُ منهُ شيءٌ ولا يَصْعَدُ إليهِ شيء ... وأمثال ذلك .

وإن كانوا يُعَبِّرون عن ذلك بعباراتٍ مبتدعةٍ فيها إجمال ، وإبهام كقولهم: ليس بمُتَحَيِّزٍ ، ولا جسم ، ولاجوهرٍ ، ولا هو في جهةٍ ، ولا مكان وأمثال هذه العبارات التي يَفْهَم منها العامة تنزيهَ الرَّب تعالى عن النقائص ، ومقصودهم بها أنه ليس فوق السماوات رَبٌّ ، ولا على العرش إلٰه يُعبدُ ، ولا عُرِجَ بالرسول إلى الله .

والمقصود أنه إنْ كانَ [الذي] [(١)] يُحِبُّهُ الله لنا أن نعتقِدَ هذا النفي ؛ فالصحابةُ والتابعون أفضل مِنَّا فقد [كانوا] [(٢)] يعتقدونَ هذا النَّفي ، والرسول ﷺ كان يعتقده ، وإذا كانَ الله ورسولُهُ يَرْضَاهُ لنا وهو إِمَّا واجبٌ علينا ، أو مستحبٌّ لنا فلابد أن يأمرنا الرسول ﷺ بما هو واجب علينا ، ويَنْدُبنا إلى ما هو مُستحبٌّ لنا ، ولابد أن يظهر عنه وعن المؤمنين ما فيه إثباتٌ لمحبوب الله ومرضِيِّهِ[(٣)]، وما يُقربُ إليه ، لاسِيَّمَا مع قوله عز وجل : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣] ، لاسِيَّمَا والجهميةُ تجعلُ هذا أصلَ الدِّينِ ، وهو

---

(١) من«ف» .

(٢) من «ف» .

(٣) في «م» : «ومرضاته» .

عندَهُم التوحيدُ الذي لا يُخالِفُهُ إلَّا شَقِيٌّ ، فكيف لا يُعَلِّمُ الرسول ﷺ أمتَهُ التوحيد ؟ وكيف لا يكون التوحيد معروفًا عند الصحابة والتابعين ؟!

والمعتزلة والفلاسفة ومن اتَّبعهم يُسَمُّونَ مذهب النُّفاة التوحيد ؛ وقد سَمَّى صاحب المُرشِدة أصحابه الموحدين ! إذ عندهم مذهب النُّفاة هو التوحيد[1].

وإذا كان كذلك : كان من المعلومِ أنه لابُدَّ أن يُبيِّنَهُ الرسول ﷺ، **وقد عُلِمَ بالاضطرار أنَّ الرسولَ وأصحابَهُ لـم يتكلَّموا بمذهب النُّفاة** ، فَعُلِمَ أنه ليس بواجب ولا مستحب ، بل عُلِمَ أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده . وإن كان يُحِبُّ مِنَّا مذهَبَ الإثبات -وهو الذي أَمَرَنَا به- فلابدَّ أيضًا أن يُبيِّنَ ذلك لنا ، ومعلومٌ أن في الكتاب والسُّنة من إثبات «العلو والصفات» أعظم مما فيهما [2] من إثبات الوضوء والتَيمُم ، والصيام ، وتحريم ذوات المحارِم ، وخبيث الطاعم ونحو ذلك من الشرائع ، فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملًا ، والرسول مُبَلِّغاً مُبَيِّناً ، والتوحيد عن السلف مشهورًا معروفاً .

---

(١) وصاحب المُرشدة هو : محمد بن تومرت ، وهو رجلٌ كَذَّابٌ ظالمٌ ، متغلِّبٌ بالباطل ، مَلَكَ بالظلم والتغلُّب والتَّحيُّل ، فَقَتَل النفوس ، وأباح حريم المسلمين ، وسبى ذراريهم ، وأخذ أموالهم ، وكان شرًّا على الملَّة من الحجاج بن يوسف بكثير .

وكان يودِعُ بالقبور جماعة من أصحابه أحياءً ، يأمرهم أن يقولوا للناس : إنه المَهدي الذي بشَّر به النبي ﷺ ، ثم يردمُ عليهم ليلًا لئلَّا يُكَذِّبوه بعد ذلك . وسمَّى أصحابه الجهمية «الموحدين» نفاةَ صفاتِ الرَّبِّ وكلامِهِ ، وعُلُوِّه على خلقه ، واستوائه على عرشه ، ورُؤية المؤمنين له بالأبصار يوم القيامة ، واستباح قَتْل من خالفهم من أهل العلم والإيمان ، وتسمَّى بالمهدي المعصوم .

وللشيخ رسالة في ذكر أحواله انظر : «الفتاوى» (١١/ ٤٧٦-٤٩١) ؛ وما هاهنا من كلام الإمام ابن القيم في «المنار المنيف» (١٥٣) .

(٢) في الأصل: «فيها»، وما أُثبت فمن «ف».

والكتاب والسنَّة يُصَدِّقُ بعضه بعضًا ، **والسَّلفُ خيرُ هذه الأمة وطريقهم أفضل الطُّرق** ، والقرآن [كلُّهُ] (١) حقٌّ ليس فيه إضلال ، ولا دَلَّ على كُفرٍ ومُحال ، بل هو الشِّفاءُ والهدى والنور ، وهذه كلها لوازم ملتزمة ، ونتائج مقبولة ، فقولهم مؤتَلِفٌ غيرُ مختلِفٍ ، ومقبولٌ غير مردودٍ .

وإن كان الذي يُحبه الله تعالى مِنَّا أن لا نُثْبِتَ ولا ننفي ، بل نبقَى في الجهل البسيط ، وفي ظلماتٍ بعضها فوق بعض ، لا نَعْرِفُ الحَقَّ من الباطل ، ولا الهُدى من الضَّلال ، ولا الصِّدق من الكَذِب ، بل نقفُ بين المثبتة والنُّفاة موقف الشَّاكين الحيارى : ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ١٤٣] ، لا مُصدِّقين ولا مُكذِّبين ، لَزِمَ من ذلك أن يكونَ الله يُحِبُّ منا عَدَمَ العلم بما جاء به الرسول ﷺ ، [وعدمَ العلم بِمَا يستَحِقُّهُ الله سبحانه وتعالى من الصِّفاتِ التَّاماتِ] (٢) ، وعدمَ العلم بالحقِّ من الباطل، ويُحبُّ مِنَّا الحَيرةَ والشَّكَ .

وَمِن المعلومِ أنَّ الله لا يُحِبُّ الجهلَ ولا الشكَّ ، ولا الحيرَةَ ولا الضَّلال ، وإنما يُحِبُّ الدِّين والعِلْم واليقين ، وقد ذمَّ الحيرة بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأنعام: ٧١،٧٢] ، وقد أَمَرَنا الله تعالى أن نقولَ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

---

(١) ما بين المعقوفتين من «ف».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ف».

وفي «صحيح مسلم» وغيره عن عائشة رضي الله عنها ، أنَّ النبي ﷺ كان إذا قامَ مِن الليلِ يُصَلِّي ، يقول : «**اللهمَّ رَبَّ جبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ ، فاطِرَ السَّمواتِ والأَرْضَ ، عالِمَ الغيبِ والشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فيما كانوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ ، اهْدِني لِمَا اختُلِفَ فيهِ مِنَ الحَقِّ بإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(١) .

فهو ﷺ يَسْأَلُ ربَّهُ أن يَهْدِيَهُ لِمَا اختُلِفَ فيه من الحق ، فكيف يكون محبوبُ الله عَدَم الهُدى في مسائل الخلاف ؟ وقد قال الله تعالى : ﴿**وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾ [طه: ١١٤] ، وما يذكره بعض الناس عنه من أنه قال : «**زدني فيكَ تحيُّراً**»(٢) **كَذِبٌ باتفاق أهلِ العلم بحديثه** ﷺ ، بل هذا سؤال من هو حَائِرٌ ، وقد سأله المزيد من الحَيرة ، ولا يجوز لأحدٍ أن يدعو بمزيدٍ من الحَيرة إذا كان حائرًا، بل يسألُ الهُدى والعِلم ، فكيف بمن هو هادي الخَلق من الضلالة ؟! وإنما

---

(١) صلاة المسافرين وقصرِها: (٦/ ٣٠٣، رقم: ٧٧٠).

(٢) وقد سُئل شيخ الإسلام عن هذا الحديث فأجاب بإجابةٍ طويلةٍ ، فكان مما قاله فيها : «**هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة على النبي** ﷺ، ولم يروه أحدٌ من أهل العلم بالحديث ، وإنما يرويه جاهلٌ أومُلحدٌ ، فإن هذا الكلام يقتضي أنه كان حائرًا ، وأنه سأل الزيادة في الحَيرة، وكلاهما باطل ، فإن الله هداهُ بما أوحاهُ إليه ، وعلمه ما لم يعلم ، وأمرهُ بسؤال الزيادة من العلم بقوله : ﴿رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، وهذا يقتضي أنه كان عالمًا ، وأنه أُمِرَ بطلب المزيد من العلم ، وقد قال الله : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ، فمن يهدي الخَلْقَ كيف يكونُ حائراً ؟! والله ذمَّ الحَيرة في القرآن ، وفي الجملة فالحيرة من جنس الجهل والضلال ، ومحمد ﷺ أكْمل الخلق علماً بالله وبأمره ، وأَكْمَل الخَلق اهتداءً في نفسهِ ، وأهدى لغيره ، وأبعد الخلق عن الجهل والضلال» انتهى المقصود نقله من كلامه رحمه الله .

انظر: «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٣٧- ٣٤٣) ، و«الفتاوى» (٢/ ٢٠٢)، (١١/ ٣٨٤).

يُنقل مثل هذا عن بعض الذين لا يُقتدى بهم في مثل هذا ، **إن صحَّ النقلُ عنه** .

وقول هؤلاء الواقفة الذين لا يُثبتون ولا ينفون ، ويُنكرون الجزم بأحد القولين ، يلزم عليه أمورٌ :

أحدها : إن من قال هذا فَعَلَيْهِ أن يُنكر على النُّفاة ، فإنهم ابتدعوا ألفاظًا ومعاني لا أصل لها في الكتاب ولا السُّنة . وأما المُثبِتَةُ إذا اقتصروا على النصوص ، فليس لهُ الإنكار عليهم ، وهؤلاء الواقفة هم في الباطن يوافقون النُّفاة أو يُقرونهم، وإنما يعارضون المثبتة ، فَعُلِمَ أنهم أقَرُّوا أهل البِدعة ، وعَادوا أهل السُّنَّةِ .

الثاني : أن يُقالَ عَدَمُ العِلم بمعاني القرآن والحديث ليس ممَّا يُحبه الله ورسوله فهذا القول باطلٌ .

الثالث : أن يُقال الشك والحيرة ليست محمودة في نفسها باتفاق المسلمين، غاية ما في الباب أن مَنْ لم يكن عنده علمٌ بالنفي ، ولا الإثبات يسكت ، فأما من عَلِمَ الحق بدليله الموافق لبيان رسوله فليس للواقف الشَّاك الحائر أن يُنكر على هذا العَالِم الجازم المُستبصر المُتَّبع للرسول العالم بالمعقول والمنقول .

الرابع : أن يُقال السلف كلهم أنكروا على الجهمية النُّفاة ، وقالوا بالإثبات وأفصحوا به ، وكلامهم في الإثبات والإنكار على النُّفاة أكثر من أن يُمكن إثباته في هذا المكان ، وكلام الأئمة المشاهير ، مثل : مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وعبدالرحمن بن مهدي ، ووكيع ابن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وأئمة أصحاب مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد موجود كثير لا يُحصيه أحدٌ .

وجواب مالك في ذلك صريحٌ في الإثبات [فإن السائل قال له: «يا أبا عبدالله:

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى»][1]. فقال مالك : «**الاستواء معلومٌ ، والكَيْفُ مجهولٌ** -وفي لفظ: استواؤه معلومٌ أو معقولٌ ، والكَيْفُ غير معقول- **والإيمان به واجبٌ ، والسؤال عنه بدعةٌ**»[2] .

---

(١) ما بين المعقوفين من «ف».

(٢) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٦)، وأبو الشيخ في «طبقات المُحَدِّثين» (٢/ ٢١٤)، وابن المقرئ في «المعجم» (٣١١، رقم: ١٠٢٢)، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٥٥)، والسجزي في «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (١٢٣)، وأبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (١٣٠)، والخطابي في شعار الدين كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٣٦)، واللالكائي في «السُّنة» (٣/ ٤٤١، رقم: ٦٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦)، والأصبهاني في «الحجة» (٢/ ١٠٦، ٢٥٧)، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٠-١٨٥، ط الجديع) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤-٣٠٦، رقم: ٨٦٦، ٨٦٧) و«الاعتقاد» (١١٩، ط أبو العينين)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨، ١٥١)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١٧١)، و«التفسير» (٣/ ٢٣٥-٢٣٦)، والقاضي في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩)، وذكره السلماسي في «منازل الأئمة الأربعة» (٧٤)، وابن قدامة في «العلو» (١١٩)، و«لمعة الاعتقاد» (١٧٨)، و«ذم التأويل» (٢٢٤)، وشيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ١٤٩)، (١٣/ ٣٠٨-٣٠٩)، (١٦/ ٤٧٢-٤٧٣)، وشرح حديث «النزول» (١٠٧، ١٣٢)، و«الحموية» (٣٠٨)، و«التدمرية» (٤٣، ٩٨)، و«درء التعارض» (١/ ٢٧٨)، (٦/ ٢٦٥)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٧)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٥٢، ٩٥٤)، و«مختصره» (١٤١)، و«السير» (٨/ ١٠٠-١٠١، ١٠٦: ١٠٧)، و«الأربعين في صفات رب العالمين» (٨٠)، وابن القيم في: «الصواعق» (٣/ ٩٢٣)، (٤/ ١٣٠٤)، و«اجتماع الجيوش» (١٤١)، و«الكافية الشافية» (١٢٠، رقم: ١٣٥٠)، و«الشاطبي في الاعتصام» (١/ ١٧٣)، (٢/ ٨٥١)، وابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (١٢٤، ط الألباني) .

قال الذهبي: هذا ثابت عن مالك، وقال في «العُلو» -في إسناد البيهقي- : «صحيح» . وقال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤١٧) «إسناده جيد» .

فقد أخبرَ ﷺ بأنَّ نفسَ الاستواء معلوم ، وأن كيفية الاستواء مجهولةٌ ، وهذا بعَيْنِهِ قولُ أهلِ الإثباتِ .

وأما النُّفاة فما يُثْبِتُون استواءً حتى تُجْهَلَ كَيْفِيَّتُهُ ، بل عند هذا القائل الشَّاك وأمثاله أن الاستواء مجهولٌ غير معلوم ، وإذا كان الاستواء مجهولًا لم يحتج أن يُقال : الكَيف مجهول ، لاسيَّما إذا كان الاستواءُ مُنْتَفِياً ، فالمَنْفِيُّ المعدوم لا كيفية له حتى يُقال : هي مجهولة أو معلومة ، وكلامُ مالكٍ صريحٌ في إثباتِ الاستواء وأنه معلومٌ ، وأن له كيفية لكن تلك الكيفية مجهولةٌ لنا ، لا نعلمها نحن .

ولهذا بَدَّعَ السائلَ الذي سألَهُ عن هذه الكيفِيَّةِ ، فإن السؤالَ إنَّما يكونُ عن أمرٍ معلومٍ لنا ، ونحنُ لا نعلمُ كيفيةَ استوائهِ ، وليس كُلُّ ما كان معلوماً وله كيفِيةٌ تكون تلك الكيفية معلومة لنا ، يُبَيِّنُ ذلك أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : «**الله في السماء ، وعِلْمُهُ في كلِّ مكان**» ، حتى ذَكَرَ ذلك مَكِّي خطيبُ قرطبة في كتاب «التفسير» الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ ، وأبو عمر بن عبد البر ، وابن أبي زيد في «المختصر» وغيرُ واحدٍ ، ونقلَهُ -أيضاً- عن مالك غير هؤلاء ممن لا يُحْصَى عددهم مثل : أحمد بن حنبل ، وابنه عبدالله ، والأثرم ، والخلَّال ، والآجري ، وابن بطة، وطوائف غير هؤلاء من المصنِّفين في السُّنَّة[1] . ولو كان مالكٌ من الوَاقِفَةِ ،

---

(١) الأثر صحيح : رواه أبو داود في «مسائله» (٢٦٣)، وعبد الله في «السُّنَّة» (١/ ١٠٦، رقم: ١١)، والنجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٣١، ٧١، رقم: ٢، ١١٣)، والآجري «في الشريعة» (٣/ ١٠٧٦، رقم ٦٥٢، ٦٥٣)، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ٢٠٧)، رقم: ٨٩٣)، وابن أبي زيد في «الجامع» (١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٥٣، رقم: ١١٠، ط الوليد)، =

أو النُّفاة لـم يقل هذا الإثبات .

والقول الذي قاله مالك ، قاله قبله ربيعة بن أبي عبدالرحمن شيخُهُ ، كما رواه عنه سفيان بن عيينة [١] .

وقال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشُون كلاماً طويلًا ، يُقرر مذهب الإثبات ويَرد على النُّفاة ، قد ذكرناه في غير هذا الموضع [٢] . **وكلام المالكية في ذَمِّ الجهمية النُّفاة مشهورٌ في كتبهم** [٣]، وكلام أئمة المالكية وقدمائهم في الإثبات كثيرٌ مشهورٌ ، حتى أن علماءَهم حَكَوْا **إجماع أهل السُّنة والجماعة على أن الله بذاتهِ فوقَ عرشِهِ** ؛ وابن أبي زيدٍ إنما ذَكَرَ ما ذَكَرَهُ سائِرُ أَئِمَّةِ السلف،

=

وأبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (١٣٣-١٣٤)، واللالكائي في «السنة» (٣/ ٤٤٥، رقم: ٦٧٣)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (٧١) و«التمهيد» (٧/ ١٣٨)، والقاضي في ترتيب «المدارك» (٢/ ٤٣)، ورواه أبو الحسن الكرجي في «الفصول في الأصول» كما في «الفتاوى» (٤/ ١٨١) ، وابن قدامة في «العلو» (١١٥، ط١)، وذكره عبد الغني المقدسي في «الاعتقاد» (٩٤)، وشيخ الإسلام في بيان «تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٣) ، و«التسعينية» (٢/ ٥٦٤) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٥١) ، و«مختصره» (١٤٠)، و«السير» (٨/ ١٠١)، و«الأربعين» (٩٣، ٩٦) ، وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٢٩٧)، و«الكافية» (١٢٠، رقم: ١٣٥١-١٣٥٥) .

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٦٣، رقم: ١٢١، ط الوليد)، واللالكائي في «السنة» (٣/ ٤٢٢، رقم: ٦٦٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٦، رقم: ٨٦٨)، وابن «قدامة في العلو» (١١٤، رقم: ٩٠)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحموية» (٣٠٦) و«درء التعارض» (٦/ ٢٦٤): «رواه الخلال بإسناد كلهم ثقات»، وقال في «شرح حديث النزول» (١٣٣): «هذا الجواب ثابت عنه، وصححه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (١٣٢).

(٢) انظر: «الحموية» (٣١٠ - ٣٢١).

(٣) انظر: مقدمة «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (١٧ - ٢١) بتحقيقي.

ولـم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبي زيد في هذا، وهو إنما ذكر هذا في مقدمة «الرسالة»[(١)]، لِتُلَقَّنَ لجميع المسلمين ؛ لأنه عند أئمة السُّنة من الاعتقادات التي يُلَقَّنُها كلُّ أحدٍ .

ولـم يَرُد على ابن أبي زيد في هذا إلا من كان من أتباع الجهمية النُّفاة ، لـم يعتمد من خالفه على أنه بدعة ، ولا أنه مخالف للكتاب والسُّنة ، ولكن زعم من خالف ابن أبي زيد وأمثاله أنَّ ما قاله مُخالف للعقل ، وقالوا : إن ابن أبي زيد لـم يحسن فن الكلام الذي يُعرف فيه ما يجوز على الله عز وجل وما لا يجوز[(٢)].

---

(١) انظر: ص (٤٨٥، ط العاصمة) ، (٧٣، ط الغرب) وانظر ذيل هذه القاعدة .

(٢) وهنا قصة أَسُوقها بتمامها لِما فيها من العِبر، وما فيها من بيان لموقفه من علم الكلام. فقد ذكر الحُميدي في «جذوة المقتبس» (١٠٩ - ١١٠) ، والضبي في «بغية الملتمس» (١٥٦-١٥٧) ، والمقدسي في «مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢/ ٦٥٨-٦٦٠) عن عبدالله بن الوليد ، قال : سمعت أبا محمد عبد الله بن أبي زيد يسأل أبا عمر أحمد بن محمد بن سعدي المالكي عند وصوله إلى القيروان من دِيار المشرق، وكان أبو عمر دخل بغداد في حياة أبي بكر محمد بن عبدالله الأبهري ، فقال له يوماً : «هل حضرتَ مجالس أهل الكلام ؟» فقال : «بلى حضرتهم مرتين ، ثم تركتُ مجالسهم ولم أعد إليها فقال له أبو محمد -ابن أبي زيد- : «ولِمَ؟» فقال : «أَمَّا أولُ مجلسٍ حضرتهُ ، فرأيتُ مجلساً قد جمع الفِرق كلها ، المسلمين من أهل السُّنة والبدعة ، والكفار من المجوس ، والدهرية ، والزنادقة ، واليهود ، والنصارى وسائر أجناس الكفر ، ولكل فرقة رئيس يتكلم على مذهبِهِ ، ويُجادلُ عنه ، فإذا جاء رئيسٌ من أي فرقةٍ كان ، قامت الجماعة إليه قيامًا على أقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه ، فإذا غَصَّ المجلسُ بِأهله ، ورأوا أنه لم يبقَ لهم أحدٌ ينتظرونه .

قال قائلٌ من الكفار : قد اجتمعتهم للمناظرة ، فلا يحتج علينا المسلمون بكتابهم ولا بقول نبيهم !! **فإنا لا نُصَدِّقُ بذلك ولا نُقرُّ به** ، وإنما نتناظر بحجج العقل ، وما يحتمله النظر والقياس ، فيقولون : نعم ! لك ذلك ؟!

=

والذين أنكروا على ابن أبي زيد وأمثاله من المتأخرين تَلَقَّوا هذا الإنكار عن متأخري الأشعرية ، كأبي المعالي وأتباعه ، وهؤلاء تَلقوا هذا الإنكار عن الأصول التي شاركوا فيها المعتزلة ونحوهم من الجهمية، فالجهمية -من المعتزلة وغيرهم- هم أصل هذا الإنكار ، **وسلف الأمة وأئمتها متفقون على الإثبات ، رادُّون على الواقفة والنُّفاة** ، مثل ما رواه البيهقي وغيره عن الأوزاعي ، قال : «**كنا والتابعون متوافِرونَ ، نقولُ : إنَّ الله فوقَ عرشِهِ ، ونؤمِنُ بما وَرَدَتْ به السُّنةُ مِن صفاتِهِ**»(١) .

= قال أبو عمر : **فلما سمعتُ ذلك لـم أعدْ إلى ذلك المجلس** ، ثم قيل لي ثُمَّ مجلسٌ آخر للكلام ، فذهبتُ إليه ، فوجدتهم على مثل سيرة أصحابهم سواء ، **فقطعتُ مجالِس أهلِ الكلام** ، فلم أعُدْ إليها» . **فقال أبو محمد ابن أبي زيد** : «**ورضيَ المسلمون بهذا من القول والفعل؟**» قال أبو عمر: «هذا الذي شاهدتُ منهم»، فجعل أبو محمد يتعجَّبُ مِن ذلك ، وقال أبو محمد -ابن أبي زيد- : **ذهبَ العلماءُ وذهبت حُرمةُ الإسلام وحقوقه ، وكيف يُبيح المسلمون المناظرة بين المسلمين وبين الكفار ؟ وهذا لا يجوز أن يُفعل لأهل البِدع الذين هم مسلمون ويُقرون بالإسلام، وبمحمد ﷺ ، وإنما يُدعى من كان على بِدعة من منتحلي الكلام إلى الرجوع إلى السُّنة والجماعة، فإن رجع قُبل منه ، وإن أبى ضُربت عُنقه** ؛ وأما الكفار فإنما يُدعون إلى الإسلام ، فإن قبِلوا كُفَّ عنهم ، وإن أبوا وبذلوا الجزية في موضعٍ يجوز قبولها كفَّ عنهم، وقُبِلَ منهم، **وأما أن يُناظروا على أن لا يُحتج عليهم بكتابنا ، ولا بنبينا ، فهذا لا يجوز ، فإنا لله وإنا إليه راجعون**» .

(١) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤، رقم ٨٦٥) ، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/ ٨٠ رقم ٧٤) ، وأبو عبد الله الحاكم كما في «اجتماع الجيوش» (١٣٥)، وذكره شيخ الإسلام في «الدرء» (٦/ ٢٦٢)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٧)، و«الحموية» (٢٩٩)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٤٠)، و«الأربعين» (٨١ رقم: ١٢)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٣٥، ٢١٣)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٩٧)، و«مختصرها» (٢/ ٢١١) .

=

وقال أبو مُطيع البلخي في كتابِ «الفقه الأكبر» المشهور : «سألتُ أبا حنيفة : عَمَّن يقول لا أعرِفُ ربي في السماء أو في الأرض ؟ قال : **قد كَفَر ؛ لأن الله عز وجل يقول** : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ، وعرشه فوق سبع سماوات ، فقلتُ : إنه يقول : على العرش استوى ، ولكن لا يدري العرش في السماء أو في الأرض ؟ فقال : **إذا أنكر أنَّه في السماءِ كَفَرَ ؛ لأنه تعالى في أعلى عليِّين ، وأنه يُدعَى من أَعلى لا من أسفل**»[(١)].

وقال عبدالله بن نافع : كان مالك بن أنس يقول : «**الله في السماء ، وعِلْمُهُ في كُلِّ مَكانٍ**»[(٢)].

وقال مَعدَان : «سألتُ سفيانَ الثوري عن قوله تعالى : ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾ [الحديد: ٤] ، قال : **عِلْمُهُ**»[(٣)].

=

قال شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٧): «إسناده صحيح»، وقال ابن القيم في «مختصر الصواعق»: «**رواته كلهم أئمة ثقات**»، وقال في «اجتماع الجيوش» و«الصواعق»: «**إسناد البيهقي صحيح**»، وجَوَّد إسناده ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦).

(١) مِنَح الروض الأزهر في «شرح الفقه الأكبر» (٣٣٣) للقاري ، وذكره ابن قدامة في «العلو» (١١٦)، وشيخ الإسلام في «الحموية» (٣٢٤)، و«الدرء» (٦/ ٢٦٣)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٣٥) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٣٩)، وابن أبي العز في «شرحه» للطحاوية (٢/ ٣٨٦ - ٣٨٧) ، ورواه الهروي في «الفاروق» كما في «العلو» ، و«الاجتماع» .

(٢) مضى تخريجه قريباً.

(٣) ذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٠)، ورواه : عبدالله في «السنة» (١/ ٣٠٦: ٣٠٧ رقم: ٥٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٥٤ رقم: ١١١)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٧٧ رقم: ٦٥٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٢)، واللالكائي في «السنة» (٣/ ٤٤٥ رقم: ٦٧٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٤١ رقم: ٩٠٨) وإسناده صحيح.

وقال حماد بن زيد فيما ثَبَتَ عنه من غيرِ وجهٍ رواه ابن أبي حاتم ، والبخاري، وعبدالله بن أحمد وغيرهم : «**إنما يَدُورُ الجهمِيَّة علـى أن يقولوا : ليسَ في السماءِ شيءٌ!**» (١).

وقال علـي بن الحسين بن شقيق : قلتُ لعبد الله بن المبارك : بماذا نعرف ربنا ؟

قال : «**بأنه فوقَ سمـاواتِهِ على عَـرشِهِ ، بائِـنٌ مـن خَلْقِهِ**»(٢). وهذا مشهورٌ عن ابن المبارك ، ثابتٌ عنهُ مِن غيرِ وجهٍ ، وهو أيضًا صحيحٌ ثابِتٌ عن أحمد بن

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٨)، وعبد الله في «السُّنة» (١/ ١١٧: ١١٨ رقم: ٤١)، والخلال في «السُّنة» (٥/ ٩١ رقم: ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٧٨١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٩٥ رقم: ٣٢٩ ط الوابل)، و(٣/ ١٩٤ رقم: ١٤٨ ط الوليد)، وابن خزيمة كما في «اجتماع الجيوش» (١٣٦)، وابن أبي حاتم كما في «العلو» للذهبي (٢/ ٩٧٠)، وابن قدامة في «العلو» (١١٨ رقم: ١٠٢)، وابن القيم ذكره في «الاجتماع» (١٣٦، ١٣٧، ٢١٤).
وإسناده صحيح، صحَّحَ إسناده شيخ الإسلام في «الحموية» (٢٣٨)، وهُنا، والألباني في«مختصر العلو».

(٢) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد»: (٨: ٩)، والدارمي في الرَّدِّ على «الجهمية» (٤٧ رقم: ٦٧، ١٦٢)، و«الرَّد على بِشر» (١/ ٢٢٤: ٢٢٥ و٥١٠: ٥١١)، وعبد الله في «السنة» (١/ ١١١ رقم: ٢٢، ٢١٦، ٥٩٨)، والأثرم في «السُّنة» كما في العلو لابن قدامة (١١٨ رقم: ١٠٠) ، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ٣٠٨ رقم: ٩٨٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٥٥ رقم: ١١٢، ١١٤ط الوليد) ، وابن المقرئ في «معجمه» (١١٢ رقم ٣٠٩) ، والحاكم كما في «اجتماع الجيوش» (١٣٤)، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٥: ١٨٦ ط الجديع) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٣٥ رقم ٩٠٢)، وابن قدامة في «العلو» (١١٨)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٨٧) رقم: ٣٦١)، و«السِّير» (٨/ ٤٠١- ٤٠٣).
قال شيخ الإسلام: «رواه عبد الله وغيره **بأسانيد صحاح**» «الحموية» (٣٣٦)، وقال ابن القيم: «**رووه بأصح إسناد**»، «الاجتماع» (١٣٤)، و«مختصر الصواعق» (٢/ ٢١٢).

حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرُ واحدٍ من الأئمة .

وقال رجلٌ لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ! قد خِفْتُ الله مِنْ كَثْرَةِ ما أدعو على الجهمية ، قال : «**لا تَخَفْ ، فإنهم يَزْعمُونَ أنَّ إلٰهك الذي في السماء ليس بشيء**»[(١)] .

وقال جرير بن عبدالحميد : «**كلام الجهمية أَوَّلُهُ عَسَلٌ وآخِرُهُ سُمٌّ، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إلٰه**». رواه ابن أبي حاتم[(٢)] .

وروى هو وغيره بأسانيد ثابتة عن **عبد الرحمن بن مهدي** قال : «**إنَّ الجهميةَ أَرَادُوا أن يَنفوا أن يكون الله عز وجل كَلَّمَ موسى ، وأن يكون على العرش ، أَرَى أنْ يُسْتَتَابوا ، فإن تابوا وإلا ضُرِبَتْ أعناقهم**» [(٣)].

وقال يزيد بن هارون : «من زَعَمَ أن الله على العرش استوى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قلوب العامة فهو جهمي» [(٤)] .

---

(١) رواه عبد الله في «السُّنة» (١/ ١١٢ رقم ١٨ ، ٢٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٩٥ رقم: ٣٢٨ ط الوابل)، (٣/ ١٩٥ رقم: ١٤٩ ط الوليد)، وابن خُزيمة كما في «الاجتماع» (١٣٥).

(٢) في «الرد على الجهمية» كما في «درء التعارض» (٦/ ٢٦٥).

(٣) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٧)، وعبد الله في السُّنة (١/ ١١٩ رقم: ٤٤).
وإسناده صحيح كما قال الشيخ هنا ، وقاله ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢١٤).

(٤) رواه البخاري (١٥)، وأبو داود في «مسائله» (٢٦٨)، وعبد الله في «السُّنة» (١/ ١٢٣ رقم: ٥٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٦٤: ١٦٥ رقم: ١٢٢ ط الوليد).
قال ابن تيمية كما في «اجتماع الجيوش» لابن القيم (٢١٤): «والذي تَقَرَّرَ في قلوب العامة هو ما فَطَرَ الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربِّها تعالى عند النوازل والشدائد، والدعاء والرَّغَبات إليه تعالى نحو العلو، لا يلتفت يَمْنَةً ولا يَسْرَةً... فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلا وهو يُولد على هذه الفطرة، حتى يُجهِّمه وينقله إلى التعطيل من يُقيِّضُ له».

وقال سعيد بن عامر الضُّبعي -وذُكِرَ عِنْدَهُ الجهمية- فقال : «**هم أشرُّ قولًا مِنَ اليهود والنصارى ، وقد أجمعَ أهلُ الأديانِ مع المسلمين على أن الله على العرش ، وقالوا هم : ليس عليه شيء**»(١) .

وقال عَبَّاد بن العوَّام الواسطي : «**كَلَّمْتُ بِشرًا المريسي وأصحابه ، فرأيتُ آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا : ليسَ في السماءِ شيءٌ ! أرى - والله - : أن لا يُناكحوا ولا يوارثوا**»(٢).

وهذا كثيرٌ في كلامهم ، وهكذا ذَكَرَ أَهْلُ الكلام الذين ينقلون مقالات الناس: مقالة أهل السُّنة وأهل الحديث ، **كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنَّفَهُ في «اختلاف المُصلِّين ومقالات الإسلاميين»** فذكر فيه أقوال الخوارج، والروافض ، والمرجئة ، والمعتزلة وغيرهم .

ثم قال : «ذِكْرُ مقالةِ أهل السُّنةِ وأصحابِ الحديث وجملة قولهم : الإقرار بالله عز وجل وملائكته وكتبه ورسله ، وبما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ، لا يَرُدُّونَ من ذلك شيئًا» .

إلى أن قال : «وأنَّ الله على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]،

---

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٩)، والخلال في «السنة» (٥/ ١١٣، رقم ١٧٥٣، ١٧٥٦) ، وابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٢)، و«العلو» للذهبي (٢/ ١٠٣٣)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيم (٢١٥)، و«الصواعق» (٤/ ١٢٩٥).

وذكره شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٦/ ٢٦١)، و«الحموية» (٣٣٩) ، و«الحموية» (٣١٤) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٢) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٩٧) و«الأربعين» (٨٢ رقم ١٣) ، وابن القيم في «الاجتماع» (٢١٥- ٢١٦) و«الصواعق» (٤/ ١٤٢١) .

(٢) رواه عبد الله في «السُّنة» (١/ ١٢٦، رقم: ٦٥، ١٩٩).

وأن له يَدَيْنِ بلا كيف كما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]... وأقرُّوا أن لله علماً كما [قال][(١)]: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، وأثبتوا السمع والبصر، ولم يَنفوا ذلك عن الله، كما نَفَتْهُ المعتزلة... وقالوا: إنه لا يكون في الأرض من خيرٍ و[لا][(٢)] شرٌّ إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله، كما قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]». إلى أن قال: «ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق... ويُصَدِّقونَ بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ مثل: «**إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مُستغفرٍ فأغفر له**» كما جاء في الحديث، ويُقرُّون أن الله يجيءُ يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقربُ من خَلْقِهِ كيف شاء. كما قال: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]».

وذكر أشياءَ كثيرةً، إلى أن قال: «**فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه، ويَرونه. وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب**»[(٣)].

وقال الأشعري أيضًا في مسألة الاستواء: «قال أهل السُّنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم[(٤)]، ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ

---

(١) ما بين المعقوفتين من المقالات.

(٢) ما بين المعقوفتين من المقالات.

(٣) المقالات (١/ ٣٤٥ - ٣٥٠).

(٤) أهل السُّنة والحديث لا يُطلقون هذه العبارة كما زعم الأشعري، بل هم أبعد الناس عنها، وعندهم باب الأسماء والصفات باب توقيفي، لا يتكلمون فيه إلا بما جاء فيه نص، وهم مع هذا على منهج الأنبياء في النفي المُجمل والإثبات المُفصّل.

=

عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥]، ولا نَتَقَدَّمُ بين يدي الله ورسوله في القول ، بل نقول استوى بلا كيف ... ، وإن له يَدَيْنِ بلا كيف ، كما قال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ...، وأن الله يَنْزِلُ إلى السماءِ الدنيا كما جاء في الحديث .

قال : وقالت المعتزلة استوى على عرشه بمعنى استولى» [(١)] .

وقال الأشعري -أيضاً- في كتاب «**الإبانة في أصول الدِّيانة**» في باب الاستواء: «إنْ قالَ قائِلٌ ما تقولون في الاستواء ؟ قيل نقول له[(٢)] : إن الله مستوٍ على عرشه كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] ، وقال : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠] ، وقال : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] .

وقال حِكايةً عن فرعون : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]. **كذَّب موسى في قوله : إن الله فوق السموات** ، وقال الله عز وجل : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك: ١٦] ، فالسموات فوقها العرش ، وكُلُّ ما عَلا فهو سماء ، وليس إذا قال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ يعني جميع السموات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات [ألا ترى أن الله] [(٣)] ذَكَرَ السَّموات

=

انظر: «الفتاوى» (٦/ ٣٦-٣٨) ، (٧/ ٦٦٣-٦٦٥) ، وما مضى ص (٥٦) ، و«التدمرية» (٨ وما بعدها) للمؤلف ، و«الصواعق المُرسلة» لابن القيم (٣/ ٩٢٥).

(١) «المقالات» (١/ ٢٨٥) .

(٢) في «الإبانة» «قيل له نقول» .

(٣) في الأصل: «إلا أنه»، وما أثبت فمن «الإبانة» .

فقال : ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ [نوح: ١٦] ، ولـم يُرِدْ أنه يملؤُهُنَّ جميعاً [وأنه فيهن جميعاً] [(١)]، ورأينا المسلمين جميعاً يَرفَعُون أَيدِيَهُم إذا دَعَوا نحو السَّماء ؛ لأن الله مستوٍ على العرش الذي هو فوق السموات ، فلولا أن الله على العرش لـم يرفعوا أيديهم نحو العرش .

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية أن معنى استوى استولى[(٢)] ! ومَلَكَ وقَهَر ! وأن الله في كل مكان !! وجحدوا أن يكون الله على عرشه -كما قال أهل الحق- وذهبوا في الاستواء إلى القدرة . فلو كان كما قالوا، كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة ؛ لأن الله قادر على كل شيء ، والأرض فالله قادرٌ عليها وعلى الحشوش والأخلية ، فلوكان مستوياً على العرش ، بمعنى الاستيلاء لجاز أن يُقال : هو مستوٍ على الأشياء كلها ، ولما لـم يجز عند أحد من المسلمين أن يقال : إن الله مستوٍ على الأشياء كلها ، وعلـى الحشوش والأخلية ، بَطُلَ أن يكون معنى الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها»[(٣)].

وقد نَقَلَ هذا عن الأشعري غير واحد من أئمة أصحابه كابن فورك ، والحافظ ابن عساكر في كتابه الذي جمعه في «**تَبْيينِ كَذِب المفتري فيما نسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري**» وذكر اعتقاده الذي ذكره في أول «**الإبانة**» وقوله فيه : «فإن قال قائل : قد أنكرتُم قول المعتزلة ، والقدرية ، والجهمية ،

---

(١) ما بين المعقوفتين من«الإبانة».

(٢) في «الإبانة»: «إن قول الله عز وجل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أنه استولى».

(٣) «الإبانة» (٩٧: ٩٨).

والحرورية ، والرافضة ، والمرجئة ، فَعَرِّفُونَا قولكم الذي به تقولون ودِيانتكم التي[١] بها تدِينون .

قيل له : قولنا الذي به نقول وديانتنا التي بها نَدِين[٢] : التمسك بكتاب الله تعالى ، وسُنَّة نبيِّه ﷺ ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن محمد بن حنبل -نَضَّر الله وجهه- قائلون ، ولِمَا خالف قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبانَ الله به الحق ، عند ظهور الضلال ، وأَوْضَحَ به المنهاج ، وقمعَ به بدع المبتدعين ، وزَيغ الزائغين ، وَشَك الشَّاكين ، فرحمةُ الله عليه من إمامٍ مُقَدَّم ، وكبيرٍ مفهم[٣] ، وعلى جميع أئمة المسلمين .

وجملة قولنا : إنَّا نُقِرُّ بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ»[٤]. وذَكَرَ ما تَقَدَّمَ وغيره من جُمَلٍ كثيرةٍ، أُورِدَت في غير هذا المَوْضِع .

وقال أبو بكر الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة» : «الذي يذهب إليه أهل العلم : أن الله على عرشه فوق سماواته ، عِلْمُهُ محيطٌ بِكُلِّ شيْءٍ ، قد أحاط [عِلمه][٥] بجميع ما خلق في السماوات العُلى ، وبجميع ما في سبع أرضين... تُرفع إليه أفعال[٦] العباد... فإن

---

(١) في الأصل: «الذي» وما أثبتَ فمن «الإبانة» و«تبيين كَذب المفقتري».

(٢) في «الإبانة» «نقول به... ندين بها».

(٣) في «الإبانة» «مُفخَّم».

(٤) تبيين كَذِب المفتري (١٥٧: ١٥٨)، و«الإبانة» (٤٣).

(٥) ما بين المعقوفتين من الشريعة.

(٦) في «الشريعة»: «أعمال».

قال قائل : أيش معنى قوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، الآية ؟ قيل له : عِلْمُهُ ، والله على عرشه وعِلْمه محيطٌ بهم[١]، كذا فَسَّرَهُ أهل العلم، والآيةُ يَدُلُّ أولها وآخِرُها على أَنَّهُ العلم... وهو على عرشه، هذا قول المسلمين»[٢].

والقول الذي قاله الشيخ أبو محمد بن أبي زيد : «وأنه فوق عَرْشِهِ المجيدِ بذاتِهِ ، وهو في كُلِّ مَكَانٍ بعلمِهِ»[٣]، فقد تَأَوَّله بعض المُبْطِلين بأَنْ رَفَعَ «المجيد» ، ومرادُه أن الله هو المجيدُ بِذَاتِهِ ! وهذا مع أنه جهلٌ واضحٌ ، فإنه بمنزلة أن يُقال الرحمن بذاته ، والرحيم بذاته ، والعزيز بذاته ، وقد قال ابن أبي زيد في خطبة الرسالة أيضًا : «**على العرشِ استَوَى ، وعلى المُلْكِ احتَوَى**»[٤]، **فَفَرَّق بين الاستواء والاستيلاء على قاعدة الأئمة المتبوعين** ، ومع هذا فقد صرَّح ابن أبي زيد في المختصر بأن : «**الله في سمائه دون أرضه**» [٥] هذا لفظُهُ ، والذي قاله ابن أبي زيد ما زالت تقولُهُ أئمةُ السُّنة من جميع الطوائف .

وقد ذكر **أبو عمر الطَّلْمَنْكِيُّ الإمام** في كتابه الذي سمَّاه : «**الوصول إلى معرفة الأصول**» : «**أن أهل السنة والجماعة مُتَّفِقُونَ على أنَّ الله استوى بذاته على عرشه**»[٦].

---

(١) في الشريعة بعدها «وبكل شيءٍ من خلقه».

(٢) «الشريعة» (٣/ ١٠٧٥: ١٠٧٦).

(٣) «الرسالة» (٧٦ ط دار الغرب)، (٤٨٧ ط العاصمة) .

(٤) «الرسالة» (٧٦ ط دار الغرب)، (٤٨٧ ط العاصمة) .

(٥) انظر : «الجامع في السنن والآداب والحكم والمغازي» لابن أبي زيد (١٤١) .

(٦) كتابه هذا ـ حسب علمي ـ مفقود، وقد ذكر قوله هذا المُؤلف في «درء التعارض» (٦/ ٢٥٠: ٢٥١)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٨)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣١٥)، وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٢٨٤)، ومختصرها (٢/ ١٣٣).

وكذلك ذكره محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَةَ حافظ الكوفة في طبقةِ البخاري ونحوه ، ذكر ذلك عن أهل السُّنة والجماعة [١].

وكذلك ذَكَرَهُ يحيى بن عَمَّار السجستاني الإمام في رسالته المشهورة في السُّنة التي كتبها إلى مَلِكِ بلاده[٢] .

وكذلك ذَكَر أبو نصر السِّجْزِيُّ الحافظ في كتاب «الإبانة» له قال : «وأئمتنا كالثوري، ومالك، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وفضيل بن عياض ، وأحمد ، وإسحاق : **مُتَّفِقونَ على أنَّ الله فوقَ العرش بذاتهِ ، وأن عِلْمَه بكُلِّ مكانٍ**» [٣].

وكذلك ذَكَر شيخ الإسلام الأنصاري، وأبو العباس الطرقي، والشيخ عبد القادر الجيلي ، ومن لا يُحصي عددهُ إلا الله من أئمة الإسلام وشيوخه[٤].

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب «حِلية الأولياء» وغير ذلك من المصنفات المشهورة في **الاعتقاد** الذي جَمَعَهُ : «طريقُنا طريقُ السَّلَفِ المُتَّبِعِينَ للكتاب والسُّنةِ وإجْمَاع الأمةِ» . قال : «ومِمَّا اعتقدوهُ أنَّ الله لم يَزَلْ كاملًا بجميع صفاته القديمة ، لا يزولُ ولا يحولُ ، لم يَزَلْ عالمًا بعلم ، بصيرًا ببصر، سميعاً بسمع ، مُتكلماً بكلام ، وأحدَثَ الأشياءَ مِن غير شيءٍ ، وأنَّ القرآنَ كلامُ

---

(١) انظر: كتابه «العرش» (٢٨٠: ٢٨٨ ط التميمي)، (٤٩: ٥٠ ط الحمود) .

(٢) سيأتي نص السجستاني قريبًا.

(٣) نقله عنه المصنِّف في «درء التعارض» (٦/ ٢٥٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٨، ٤١٦: ٤١٧)، و«الفتاوى» (٣/ ٢٢٢)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣٢١) وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٢٨٣-١٢٨٤) وكتابه هذا في حكم المفقود .

(٤) وقد نقل المؤلف رحمه الله جملة من أقوال العلماء في هذه المسألة في كثير من رسائله ، وكذا العلماء قبله وبعده ، وقد حاولْت استقصاء أقوالهم في «ذيل المراكشية» فانظره غير مأمور.

الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق، وأن القرآن من جميع الجهات مقروءًا، ومَتْلُواً، ومحفوظًا، ومسموعاً، ومكتوبًا، وملفوظاً كلام الله عز وجل حقيقةً لا حِكايةً ولا ترجمةً، وأنَّه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن الواقفة واللفظية من الجهمية، وأن من قصد القرآن بوجهٍ من الوجوه يريد به خلق كلام الله فهو عندهم من الجهمية، وأن **الجهمي عندهم كافر**».

وذَكَرَ أشياءَ إلى أن قال: «وأنَّ الأحاديثَ التي ثَبَتَتْ عن النبي ﷺ في **العرش، واستواء الله عليه، يقولون بها ويُثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل**، وأن الله بائنٌ من خلقِهِ، والخلقُ بائنون منهُ، لا يحلُّ فيهم ولا يَمْتَزِجُ بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه»[1]. وذَكَرَ سائر اعتقاد السلف وإجماعهم على ذلك.

وقال يحيى بن عَمَّار في رسالته: «لا نقول كما قالت الجهمية أنه مُداخل الأمكنة، ومُمازج لكل شيء، ولا نعلم أين هو؛ بل نقول: هو بذاته على العرش، وعِلْمه محيط بكل شيءٍ، وسمعه وبصره وقدرته مُدْرِكَةٌ لكل شيء، وهو معنى قوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]»[2].

وقال الشيخ العارف مَعْمر بن أحمد شيخ الصوفية: «في هذا العصر أحببتُ أن أُوصي أصحابي بوصيةٍ من السنَّة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث، وأهل المعرفة، والتَصَوُّف من المتقدمين والمتأخرين...». فذَكَرَ أشياءَ في الوصية.

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٠)، و«الحموية» (٣٧٢: ٣٧٣) و«درء التعارض» (٦/ ٢٥٢)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣٠٥)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٩)، و«الصواعق» (٤/ ١٢٨٥: ١٢٨٦).

(٢) ذكره الشيخ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٩)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣١٢).

إلى أن قال فيها : «وأن الله استوى على عرشه بلا كيفٍ ، ولا تمثيلٍ ، ولا تأويل ، والاستواءُ معلومٌ ، والكيفُ مجهولٌ ، وأنه مستوٍ على عرشهِ ، بائنٌ من خَلْقِهِ ، والخلقُ بائنونَ مِنهُ ، بلا حلولٍ ولا مُمَازَجَةٍ ولا مُلاصقة ، وأنه عز وجل سميعٌ بصيرٌ ، عليمٌ خبيرٌ ، يتكَلَّمُ ، ويرضى ويَسخط ويضحكُ ، ويَعجب ، ويتجلَّى لعباده يوم القيامة ضاحكاً ، ويَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيا كيفَ شاء، بلا كيفٍ ولا تأويلٍ ، فمن أنكر النزول ، أو تَأَوَّلَ فهو مبتدعٌ ضالٌّ»[١] .

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري في كتاب «الرسالة في السُّنة» له : «ويعتقِدُ أصحابُ الحديثِ ويشهدونَ أنَّ الله فوقَ سبع سماواتهِ على عرشِهِ كما نَطَقَ به كتابه وعلماء الأمة ، وأعيان سلف الأمة ، لم يختَلِفُوا أنَّ الله تعالى على عرشِهِ ، وعرشُهُ فوقَ سماواتِهِ» .

قال : «وإمامنا أبو عبد الله الشافعي احتج في كتابه المبسوط في مسألةِ إعتاقِ الرَّقبةِ المُؤمنةِ في الكفَّارةِ ، وأن الرَّقبةَ الكافِرةَ لا يَصِحُّ التكفيرُ بها بخبرِ معاوية بن الحكم ، وأنه أراد أن يعتق الجارية السوداء عن الكفارة وسأل النبي ﷺ عن إعتاقه إياها ، فامْتَحَنَهَا ليَعرِفَ أنَّها مؤمنة أم لا ، فقال لها : «**أين ربك**»؟ فأشارتْ إلى السماء ، فقال : «**اعتقها فإنهامؤمنة**»[٢]، وحكمَ بإيمانها ، لمَّا أَقَرَّتْ أن ربَّها في السماء ، وعرفتْ ربَّها بصفةِ العُلو والفَوْقِيةِ»[٣].

---

(١) رواه الأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٣١) ؛ وانظر: «درء التعارض» (٦/ ٢٥٦-٢٥٧) ، و«الحموية» (٣٧٧ - ٣٧٨) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٩) ، و«العلو» (٢/ ١٣٠٨) ، و«اجتماع الجيوش» (٢٧٦) ، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٨٩) .

(٢) مضى تخريجه في ص (٤٤) .

(٣) «عقيدة أصحاب الحديث» (١٧٥ - ١٧٦، ١٨٨ ط الجديع) ، (٣٦ - ٣٧، ٤٣ ط البدر).

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي : «باب القول في الاستواء : قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] ، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وأراد من فوق السماء، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ١٧]، بمعنى: على جذوع النخل، وقال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] ، بمعنى[(١)]: على الأرض ، وكُلُّ ما علا فهو سماء ، والعرش أعلى السماوات ، فمعنى الآية : أأمنتم من على العرش ، كما صرَّح به في سائر الآيات».

قال : «وفيما كَتَبْنَا من الآيات دلالةٌ على إبطال قول من زعم من الجهمية : أن الله بذاته في كل مكان ، وقوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، إنما أراد [به] : بعلمِهِ لا بذَاته»[(٢)].

وقال أبو عمر ابن عبد البرِّ في «شرح الموطأ» - لمَّا تَكَلَّم على حديثِ النُّزول- قال : «هذا حديثٌ لم يختلف أهل الحديث في صحته ، وفيه دليلٌ [على][(٣)] أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات -كما قالت الجماعة- ، وهو من حجتهم على المعتزلة».

---

(١) في «الاعتقاد» : «يعني» .

(٢) «الاعتقاد» (١١٦- ١١٨ ط أبو العينين)، (١٠٧ - ١٠٩ ط الإفتاء) وما بين المعقوفتين من الاعتقاد ؛ وكان في الأصل «دالة» والتصويب من «الاعتقاد» .

(٣) ما بين المعقوفتين من «التمهيد» .

قال : «وهذا أشهر عند الخاصة والعامة وأعرفُ من أن يُحتاج إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرار لـم يوقِفْهُم[١] عليه أحدٌ ، ولا أنكره عليهم مسلم»[٢].

وقال أبو عمر أيضاً : «أجـمَعَ عُلماءُ الصحابةِ والتابعين الذين حُمِلَ عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] هو على العرش ، وعِلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحدٌ يحتج بقوله»[٣][٤].

[فهذا ما تَلَقاه الخَلَف عن السَّلَف، إذ لم يُنْقَل عنهم غير ذلك، إذ هو الحق الظاهر الذي دلَّت عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية .

فنسألُ الله العظيم أن يختم لنا بخيرٍ ولسائر المسلمين ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ، بمنِّهِ وكَرَمِهِ ، إنه أرحم الراحمين ، والحمد لله وحده][٥].

(١) كذا في «ف» و«م»؛ و«جامع المسائل» لابن تيمية (٣/ ١٥٨)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٨٣) وهو الصواب؛ لأن علو الله عز وجل أمرٌ فطري فلا يحتاج الناس إلى أن يُوقَفُوا عليه ويُنَبَّهوا إليه إذا سلمت فطرهم. وفي الأصل: «يوافقهم»! وفي «التمهيد»: «يؤنبهم»؟!

(٢) «التمهيد» (٧/ ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤).

(٣) «التمهيد» (٧/ ١٣٨ - ١٣٩) .

(٤) بعد هذا النقل : «تمت بحمد الله» كذا جاء في خاتمة الأصل .

(٥) ما بين المعقوفتين من «ف» و«م» .

كان الفراغ من تحقيق هذه الرسالة المباركة والتعليق عليها لعشرٍ خَلَون من ذي القعدة لعام إحدى وعشرين وأربعمائة وألف (١٤٢١) من هجرة المصطفى ﷺ . كتبه : دغش بن شبيب العجمي غَفَر الله له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه .